اكتوبر
2024

الجمهورية التونسية

وزارة العـــــدل

المشروع السنوي للأداء
لسنة 2025

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــــــرس

المحور الأول تقديم المهمة _____ 2
1. استراتيجية المهمة: _____ 3
2. برامج المهمة: _____ 6
3. الميزانيـة وإطار النفقات متوسّط المدى: _____ 6
المحور الثاني: تقديم برامج المهمة _____ 11
البرنامج عدد1: برنامج العدل _____ 12
1.تقديم البرنامج: _____ 13
2. أهداف ومؤشّرات الأداء: _____ 15
3.الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسّط المدى 2025-2027: _____ 33
البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح _____ 35
1.تقديم البرنامج: _____ 36
2.أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج: _____ 40
3.الميزانية وإطار نفقات برنامج السّجون والإصلاح متوسّط المدى 2025-2027: _____ 54
البرنامج عدد9: برنامج القـــيادة والمساندة _____ 57
1.تقديم البرنامج: _____ 58
2.أهداف ومؤشّرات الأداء: _____ 60
3.الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسّط المدى 2025-2027: _____ 70
بطاقة مؤشرات أداء برنامج العـــدل _____ 72
بطاقة مؤشرات الأداء لبرنامج السّجون والإصلاح _____ 98
بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة _____ 115
بطاقة الفاعل العمومي _____ 130
بطاقة النوع الاجتماعي لمهمة العدل _____ 133

المحور الأول

تقديم المهمة

1. إستراتيجية المهمة:

تتمثل غاية مهمة العـــــدل في إرساء مرفق قضائي عدلي عصري، يضمن الحقوق والحريات ويكرّس حق التقاضي بتوفير محاكمة عادلة لكل المواطنين والمواطنات على قدم المساواة ودون تمييز، داعم للاقتصاد الوطني ومواكب للتحولات الرقمية، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية.

وتستند إستراتيجية مهمة العـــــدل على دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الضامنة لحريته وكرامته وواجبات الدولة وفي إطار مبادئ الشفافية والنزاهة والمساواة والمشاركة، وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل.

أما على المستوى الوطني، تعمل المهمة على مواصلة تكريس التوجهات المستقبلية المضمنة برؤية تونس 2035 واستحثاث الجهود لتجسيم الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة والتي تراعي خصوصيات البلاد وبلوغ أهداف المخطط التنموي الرابع عشر للفترة 2023-2025. ويعتبر مخطط التنمية الوطني مرجع هام لعمل مهمة العدل وضبط الآفاق والاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالقطاع للفترة 2023-2025. إذ تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 المتعلقة بدعم الحماية القضائية للحقوق والحريات والمساهمة في دفع الاقتصاد الوطني من خلال دعم دور العدالة في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

كما تساهم المهمة بصفة فاعلة في تنفيذ التوجهات والبرامج الوطنية والأولويات الاستراتيجية في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الطفل من ناحية، والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من ناحية أخرى. إضافة إلى الانخراط في الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأخضر ومجابهة التغيّرات المناخيّة، وذلك تأكيدا لالتزامها الفعلي بحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

كما تستند هذه الإستراتيجية إلى جملة من الالتزامات والتعهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البلاد التونسية، والتشاريع الجاري به العمل ذات العلاقة بالمهمة وخاصة منها:

- ✓الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (إلزام معنوي).
- ✓العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه الدولة التونسية في 1969/03/18.
- ✓اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الموقعة بتاريخ 1984/12/10 والتي صادقت عليها تونس في 1988/09/23.
- ✓اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكول الاختياري المكمل لها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.
- ✓اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 والتي صادقت عليها تونس بتاريخ 29 نوفمبر 1991 والبروتوكولين الاختياريين المتعلقين باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية .
- ✓اتفاقية لانزاروت الخاصة بحماية الأطفال من الإستغلال والإعتداء الجنسي.
- ✓بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

كما تنخرط المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث يعتبر **الهدف السادس عشر** من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفا رئيسيا تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة لكل مواطن ومواطنة وإتاحة إمكانية النفاذ إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع. كما تساهم مهمة العدل في تحقيق **الهدف الخامس** من أهداف التنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة.

هذا ومن خلال مخرجات تشخيص واقع القطاع تم تحديد أهم **نقاط القوة** التالية:

✓تعاون دولي نشيط يساهم في إنجاز المشاريع ذات علاقة بالتجهيزات والتكوين التخصصي بالداخل والخارج،

✓إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته،

✓ملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الطفل.

✓وجود بنية تحتية رقمية ملائمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة.

✓تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية.

وتتمثل أهم النقاط الضعف التي تعمل المهمة على تجاوزها فيما يلي:

✓طول الزمن القضائي خاصة بالنسبة للقضايا المنشورة لدى التحقيق.

✓عدم تفعيل آليات العقوبات البديلة للحد من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون ومراكز التأهيل.

✓عدم تثمين دور القضاء العقاري

✓ محدودية التواصل والتنسيق بين هياكل المنظومة العدلية والمتداخلين في جرائم العنف ضد المرأة بالمحاكم وخاصة بين قضاة الأسرة والنيابة العمومية وقضاة التحقيق.

✓نقص في الفضاءات المخصصة للطفولة داخل المحاكم.

❖ **المحاور الإستراتيجية**

تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تعمل المهمة على تحقيق الأهداف المحددة ضمنها خلال فترة المخطط 2023-2025 المصادق عليه من قبل الحكومة وهي على التوالي:

1.ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء

2.المساهمة في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال

3.تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية

4.تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة

5.تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها.

2. برامج المهمة:

تتكون مهمة العدل من برنامجين عملياتين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة لهما كما يلي:

- **البرنامج الأول: الـعـــــــــدل**
- **البرنامج الثاني: السجون والإصلاح**
- **البرنامج التاسع: القيادة والمساندة.**

3. الميزانيـة وإطار النفقات متوسّط المدى:

أ- ميزانية المهمّة:

جدول عدد1: تطوّر تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات		ق م-ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطوّر	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهّد	793 263	818 004	24 741	3,12%
	اعتمادات الدّفع	793 263	818 004	24 741	3,12%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهّد	84 380	96 859	12 479	14,79%
	اعتمادات الدّفع	84 380	96 859	12 479	14,79%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهّد	13 864	14 237	373	2,69%
	اعتمادات الدّفع	13 864	14 237	373	2,69%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهّد	68 100	84 850	16 750	24,60%
	اعتمادات الدّفع	55 087	54 900	-187	-0,34%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهّد	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدّفع	0	0	0	0,00%
المجموع	اعتمادات التعهّد	**959 607**	**1 013 950**	54 343	5,66%
	اعتمادات الدّفع	**946 594**	**984 000**	37 406	3,95%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تطوّر تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامـــج		ق. م-تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	نسبة التطور	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
البرنامج عدد 1: برنامج العدل	اعتمادات التعهّد	390 129	406 456	16 327	4,19%
	اعتمادات الدّفع	385 129	393 756	8 627	2,24%
البرنامج عدد 2: برنامج السّجون والإصلاح	اعتمادات التعهّد	514 541	548 764	34 223	6,65%
	اعتمادات الدّفع	508 228	532 764	24 536	4,83%
البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهّد	54 937	58 730	3 793	6,90%
	اعتمادات الدّفع	53 237	57 480	4 243	7,97%
المجموع العام	اعتمادات التعهّد	**959 607**	**1 013 950**	54 343	5,66%
	اعتمادات الدّفع	**946 594**	**984 000**	37 406	3,95%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تم اقتراح طلب مبلغ إجمالي لميزانية مهمة العـــــــدل لسنة 2025 في حدود 984,000 مليون دينار دفعا مقابل 946,594 مليون دينار خلال تصرف 2024 أي بزيادة قدرها 37,406 مليون دينار تمثل نسبة 3,95% مقارنة بسنة 2024. وهي نسبة تعتبر ضعيفة لا تعكس الحاجيات الأساسية للمهمة. حيث سجلت نسبة ميزانية برنامج العـــدل تطور 2,24% في حين بلغت نسبة تطور ميزانية برنامج السجون والإصلاح 4,83% أما برنامج القيادة والمساندة فبلغت نسبة تطور الاعتمادات الخاصة به 6,9%.

ويرجع هذا التطور من ناحية إلى التطور المسجل في نفقات التأجير بنسبة 03.12% نتيجة الانعكاس المالي لزيادة الاجور المبرمجة في الوظيفة العمومية والترقيات المبرمجة

بعنوان سنتي 2024 و2025 وتعديل كلفة الانتدابات. ومن ناحية أخرى يعود هذا التطور إلى التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات الخاصة بنفقات التسيير بنسبة 14,79% ناتجة عن تزايد الطلبات وارتفاع جل الخدمات وأسعار المواد وخاصة المواد الغذائية لفائدة المودعين بالسجون. في حين شهدت نفقات الاستثمار تراجع بنسبة 0,34% إلى جانب شبه استقرار في نفقات التدخلات لسنة2025 بنسبة زيادة في حدود 2,69 %.

ومن المنتظر أن يؤدي التطور في حجم اعتمادات ميزانية مهمة العدل الى تحسين الاداء المتعهد به على مستوى البرامج، باعتبار ان الزيادة ناتجة اساسا عن الانتدابات في سلك الكتبة والقضاة والسلك الخصوصي للسجون والإصلاح والتي ستعوض النقص الواضح في الموارد البشرية بمختلف البرامج، وخاصة داخل المحاكم، وهو ما من شانه ان يساهم في تحسين جودة الخدمات القضائية وخاصة على مستوى رقن الاحكام بما يمكن من التسريع في البت في القضايا، بالتالي تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي تسعى المهمة إلى تحقيقها.

ب .إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

تتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2025 الخاصّة بالمهمّة حسب البرامج وحسب الطّبيعة الاقتصادية للنّفقة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسّط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م-تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	748 527	793 263	818 004	831 900	859 800
نفقات التسيير	88 080	84 380	96 859	100 495	114 095
نفقات التدخلات	9 049	13 864	14 237	14 105	14 605
نفقات الاستثمار	53 105	55 087	54 900	55 500	61 500
نفقات العمليات المالية	0	**0**	**0**	**0**	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**898 761**	**946 594**	**984 000**	**1 002 000**	**1 050 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**905 321**	**946 594**	**989 875**	**1 007 500**	**1 055 800**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسّط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م -تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
برنامج العدل	368 414	385 129	393 756	400 500	418 200
برنامج السجون والإصلاح	481 763	508 228	532 764	542 700	569 000
برنامج القيادة والمساندة	48 583	53237	57 480	58 800	62 800
المجموع	**898 760**	**946 594**	**984 000**	**1 002 000**	**1 050 000**

دون اعتبار الموارد الذاتية

تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2025–2027) لمهمة العدل لتبلغ خلال سنة 2027 حوالي 1050,000 م.د. من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعا في كتلة الأجور بصفة خاصة، باعتبارها تمثل أكثر من 83% من جملة ميزانية المهمة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتحيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة. وكذلك الزيادة في نفقات التسيير التي تجاوزت فيها بعض الحاجيات 14% باعتبار الزيادة الملحوظة في أغلب المواد الاستهلاكية والخدمات خلال السنوات الأخيرة والارتفاع الملحوظ في حجم العمل بالمحاكم ومؤسسات السجون والإصلاح.

المحور الثاني:

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1: برنامج العدل

1-تقديم البرنامج:

1.1 – تقديم استراتيجية البرنامج :

تتمثل غاية برنامج العــدل في إرساء منظومة قضائية عدلية عصرية وذات جودة تدعم الحماية القضائية للحقوق والحريات وتيسر النفاذ إلى العدالة دون تمييز، كما تساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاعمال وتحقيق الانتقال الرقمي.

وتستند استراتيجية البرنامج على دستور الجمهورية التونسية والتشريع الجاري به العمل وجملة من الصكوك والاتفاقيات الدولية المذكورة آنفا، والتي في علاقة مباشرة ببرنامج العدل.

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم **نقاط القوة** التالية:

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته
- اتفاقيات دولية وتشريع وطني تمثل قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة.
- بنية تحتية رقمية ملائمة للتحول الرقمي.

وتتمثل أهم نقاط الضعف **التي يعمل البرنامج على** تجاوزها في:

- طول الزمن القضائي في بعض القضايا.
- قلة التكوين التخصصي في بعض المجالات.
- ضعف منظومة استقبال النساء ضحايا العنف بالمحاكم الابتدائية
- طول الإجراءات المتعلقة بحصول المرأة المعنفة على الإعانة العدلية
- مزيد تثمين دور القضاء العقاري

وتتمثل **المحاور الاستراتيجية** للبرنامج خلال 2023 –2025 فيما يلي:

1. **دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات،**
2. **المساهمة في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**
3. **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة القضائية العدلية**

وبخصوص بقية المحاور المدرجة بالمخطط يتم العمل عليها في إطار تنفيذ الخطة العملياتية للمهمة باعتبارها تهم جميع البرامج.

2.1 – الهياكل المتدخّلة

يضمّ برنامج العدل محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى المركزي: **الإشراف المركزي للعدل** الذي تتدخل ضمنه الهياكل التالية:

- ✓ محكمة التعقيب
- ✓ المعهد الأعلى للقضاء
- ✓ المعهد الأعلى للمحاماة

و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: **الاشراف الجهوي للعدل** الذي تتضوي ضمنه الهياكل المتدخلة التالية:

- ✓ محاكم الاستئناف (16)
- ✓ المحاكم الابتدائية (28)
- ✓ محاكم الناحية (87)
- ✓ المحكمة العقارية وفروعها (18).

2. أهداف ومؤشّرات الأداء:

1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تم تحديد ثلاثة أهداف (03) استراتيجية تساهم بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تمّ ضبط عدد من المؤشرات الاستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثّل هذه الأهداف فيما يلي:

- **الهدف1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:**

يعمل الهدف 1-1 المتعلق بتحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات على تحقيق جودة العدالة من خلال تحسين فصل القضايا الجزائية والمدنية في كامل أطوارها ودرجات التقاضي وكذلك على مستوى التقليص في الزمن القضائي ونسبة إقرار الأحكام. وهو يندرج في إطار المحور الاستراتيجي عدد1 المتعلق بدعم الحماية القضائية للحقوق والحريات.

المؤشرات:

✓ **المؤشّر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:**

يمثل هذا المؤشر أداة لمعرفة مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصولة والمحالة خلال السنة بالنسبة للعدد الجملي للقضايا الجزائية الواردة خلال. ويعتبر المؤشر هاما لقيس مدى تحسين جودة العدالة من خلال التقليص في الزمن القضائي في المادّة الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى (محاكم النواحي والمحاكم الابتدائية). حيث تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وزادت ثقة المتقاضين فيها وبالتالي تحسين جودة العدالة. كما يمكّن هذا المؤشر من متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة

المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخّل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.

تقديرات المؤشّر:

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	105	105	106	107	108

شهدت نسب الفصل من مجموع القضايا الواردة بالدّوائر الجزائية تطورا خلال سنة 2023 وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية. وسيتم العمل على الرفع من نسبة الفصل لتبلغ على أقل تقدير سنة 2027 حوالي 108% من جملة القضايا الواردة في نفس السنة حتى يتم القضاء على المخزون بصفة تدريجية.

ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البتّ في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين يؤثران بصفة غير مباشرة في نسبة فصل القضايا الجزائية وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية: تمثل نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية الطور الأول للتعامل مع الملفات الجزائية بالتنسيق مع الضابطة العدلية.
- نسبة فصل القضايا في طور التّحقيق. تمثل القضايا في طور التحقيق جزء من ملفات النيابة العمومية المحالة للتحقيق بالنسبة للقضايا الجنائية. ولتقليص الزمن القضائي يعمل البرنامج على تحسين نسب الفصل في هذا الطور قصد الإسراع في البت في القضايا الجزائية. وتعتبر نسبة 100% النسبة العادية للتوازن بين الملفات الواردة والمفصولة في نفس السنة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-1-1 نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية	%	82.28	97	100	105	108
المؤشر: 1-1-1-2 نسبة فصل القضايا في طور التّحقيق	%	73.98	97.5	100	105	109

✓ المؤشّر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنيّة الواردة خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصّة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد البشرية لتحسين جودة العدالة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	103	103	104	104	105

يعمل البرنامج على تقليص مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 103 % خلال سنة 2023 إلى 105% خلال سنة 2027. وهي النسبة التي تمكن المحاكم من إيقاف تزايد المخزون في القضايا المدني باستهلاك نسبة في حدود 5 % من المخزون. ويتبين من خلال تحليل المعطيات أنّ سير القضايا المدنية بالشّكل المطلوب يستوجب توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ يعمل البرنامج على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك النّوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

✓ المؤشّر 3.1.1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق:

يمثل الزمن القضائي في قضايا التحقيق مجموع القضايا المخزونة في آخر السنة بالمقارنة مع عدد القضايا المفصولة خلال السنة ضارب عدد الأشهر بالسنة. وقد تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وإضفاء مزيد من النجاعة على عمل قضاة التحقيق. ويهدف هذا المؤشّر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	عدد الأشهر	27.8	27	26	25	24

يمثل الزمن القضائي في طور التحقيق من أهم المراحل في القضايا الجنائية حيث يستغرق زمن التحقيق الفترة الأطول حسب درجة التعقيدات، لذلك يعتبر هذا الطور من أهم الأطوار الذي يتحتم العمل على تطويره من ناحية تكوين الموارد البشرية وتطوير التشريع الجاري به العمل وتوفير العدد الكافي من القضاة.

ويقدر الزمن القضائي خلال سنة 2024 ب 27شهرا وهي فترة تعتبر طويلة. ويرجع عدم استقرار الزمن القضائي في قضايا التحقيق إلى عدة أسباب منها أساسا التعاطي مع قضايا معقدة تتطلب القيام بأعمال استقرائية وأبحاث معمقة واختبارات أو تعهد جهات قضائية أو أمنية بإنابات عدلية، مما يؤدي إلى تأخير في معالجة تلك القضايا ويؤثر على سرعة ختم الأبحاث، هذا إضافة الى ارتفاع عدد القضايا في مقابل محدودية عدد قضاة التحقيق. لذلك، يعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 24 شهرا خلال سنة

2027 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

✓ المؤشر 4.1.1: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد الأحكام الجزائية والمدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف مقارنة بمجموع القضايا الواردة لدى محكمة الاستئناف. ويهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة الأحكام الجزائية والمدنية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات. تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشّر 4.1.1.1: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل هذا المؤشر في عدد القضايا في المادة الجزائية التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا الجزائية المستأنفة من محاكم النواحي والمحاكم الابتدائية خلال السنة. وهو مؤشر جودة تعمل المهمة على تحسينه في إطار التكوين المستمر في المواد ذات العلاقة.

- المؤشّر 4.1.1.2: نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل هذا المؤشر في عدد القضايا في المادة المدنية التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا المدنية المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-4-1: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	71	57	60	63	65
المؤشّر 2.4.1.1: نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	57	62	65	66	67

تم تحديد هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالاعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	67	58	61	64	66

تقدر نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف 58 %خلال سنة 2024 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يتم العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينهم من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي بعد تحليل نتائج السنوات السابقة. ويسعى البرنامج إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 66 % خلال سنة 2027 من جملة الأحكام المستأنفة.

✓ المؤشّر 5.1.1: نسبة القرارات الصادرة عن محكمة التعقيب بالإقرار:

تتمثل نسبة القرارات الصادرة عن محكمة التعقيب بالإقرار في عدد القرارات التي تمّ إقرارها في مرحلة التعقيب بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية المنتصبة كمحاكم استئناف بالنسبة للأحكام الصادرة عن محاكم النواحي ومحاكم النواحي في مادة المخالفات خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد نسبة الأحكام الجزائية والمدنية التي تمّ إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية والمدنية الواردة. وهو مؤشر يحدد مدى جودة الأحكام الصادرة عن المحاكم فيما يخصّ تطابقها مع القانون. تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

-المؤشّر 5.1.1.1: نسبة القرارات الجزائية الصادرة عن محكمة التعقيب بالإقرار.

يمثل هذا المؤشر نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية الواردة من محاكم الأصل.

-المؤشّر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة عن محكمة التعقيب بالإقرار.

يتمثل هذا المؤشر في نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا المدنية الواردة من محاكم الأصل.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الجزائية الصادرة عن محكمة التعقيب بالإقرار	%	44	44.5	45	45.5	46
المؤشّر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة عن محكمة التعقيب بالإقرار	%	48	48.5	49	49.5	50

على غرار الطور الاستئنافي تم اختيار هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في تحقيق المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالاعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة عن محكمة التعقيب بالإقرار	%	46	46.5	47	47.5	48

تناهز القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار 46.5 % خلال سنة 2024 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف. وللترفيع في هذه النسب تعمل الوزارة على تعزيز قدرات القضاة من خلال التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام. ومن المتوقع الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 48 % خلال سنة 2027 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

▪ الهدف1-2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:

يعتبر المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بدعم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني أحد اهم الركائز الرئيسية للمخطط الاستراتيجي والتي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال والاستثمار عبر إيلاء النزاعات التجارية الأهمية اللازمة خاصة المتعلقة بالشركات والمؤسسات الاقتصادية والإجراءات الجماعية. كما يساهم هذا الهدف في توسيع مجال المسح العقاري الإجباري وتسوية الوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية وضمان تنفيذ الأحكام الصادرة في المادة العقارية.

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يمثل هذا المؤشر مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة على عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة. ويهدف هذا المؤشّر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات في المادة التجارية والبنكية والجبائية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار والاقتصاد الوطني.

▪ **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	105	105	106	106	107

تبلغ نسبة القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى خلال تصرف 2024 حوالي 105% ومن المبرمج تحقيق نسبة فصل تتجاوز 107 %من عدد الأحكام الواردة خلال سنة 2027، بعد إدخال التعديلات اللازمة في النصوص التشريعية ذات العلاقة بإحداث دوائر تجارية جديدة وفض نزاعات الأعمال.

✓ المؤشّر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية:

يمثل المؤشر مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. يرتكز نشاط المحكمة العقارية على معادلة ثلاثية الأبعاد تقوم أساسا على تطهير الوضعية العقارية لكامل التراب الوطني وذلك من خلال توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، كتحسين الموارد المالية للدولة الناتجة عن إقامة الرسوم العقارية، وهو ما يقتضي توفر عنصرين أساسين وهما قدرة المحكمة على الفصل ايجابيا في جميع الملفات المنشورة لديها واختصار الزمن القضائي المتعلق بالبت في النزاعات العقارية.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية	%	106.3	105	106	107	108

تقوم تقديرات المؤشر على الارتفاع المتواصل في نسبة فصل الملفات الواردة على المحكمة ايجابيا مع التقليص من الرصيد المتبقي. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا الواردة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـــ 108 %أو تفوقها خلال سنة 2027.

✓ **المؤشّر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف:**

يهدف هذا المؤشر أساسا إلى الوقوف على جودة الأحكام الصادرة في الطور الابتدائي وما تتطلبه من دورات تكوينية لتحسين كفاءة القضاة في المادة العقارية.

تقديرات المؤشّر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-2-3: نسبة الأحكام العقاريّة التي تم إقرارها في طور الاستئناف	%	87.09	87	87.5	88	88

يلاحظ من خلال نتائج سنة 2023 أن نسبة إقرار الأحكام الاستئنافية بلغت 87.09% من مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال نفس السنة، ويقدر ان تبقى نفس النسبة خلال سنة 2024 وهو ما يعكس دور المحكمة في تطهير الوضعيات العقارية وتحسين جودة الأحكام الصّادرة ابتدائيا في المادّة العقارية. هذا وسيتم العمل على تدعيم التكوين التخصصي في هذا المجال بالتنسيق مع المعهد الأعلى للقضاء لبلوغ نسبة مستقرة في حدود 88 % خلال سنة2027.

الهدف1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

يتمثل هذا الهدف في تحسين الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة، وهو يندرج في إطار المحاور الإستراتيجية عدد (01 و03) بعد إدماج جزء من المحور الأول المتعلق بدعم الحماية القضائية للحقوق والحريات وجانب من المحور الثالث المتعلق بتحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية. وتتمثل الغاية من هذا الهدف في تيسير نفاذ كل الفئات إلى العدالة دون تمييز من خلال توفير خدمات على الخط ودعم الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف.

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

يتمثل مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية في عدد المطالب التي وقع الاستجابة لها بالمقارنة مع العدد الجملي لمطالب الإعانة العدلية خلال السنة. ويمكّن المؤشر من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى عدالة دون تمييز.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	70.8	71	71.5	72	73

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 70.8 % من جملة المطالب المقدمة خلال سنة 2023 وقد تمّ العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العدلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021 وبقية الفئات الهشة التي لا تقدر على تحمل مصاريف التقاضي. وبحلول سنة 2027 ينتظر أن تبلغ هذه النسبة 73 % من جملة المطالب المقدمة، وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية الخصوصية دون تمييز. كما أنّ مشروع تنقيح القانون المتعلق بتنظيم الإعانة العدلية من شأنه المساهمة في بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر.

✓ المؤشّر 2.3.1: نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا:

في إطار تحسين جودة مؤشرات الأداء تم تعويض مؤشر "عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد" بمؤشر جديد يعتبر أكثر فعالية، وهو "نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا." ويتمثل في الفارق بين عدد الاطلاعات عبر المنظومات

الإعلامية خلال السنة الحالية وعدد الاطلاعات المسجلة خلال السنة السابقة بالمقارنة مع عدد الاطلاعات خلال السنة الفارطة ضارب مائة.

ويهدف هذا المؤشّر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير خدمات عن بعد لفائدة المتعاملين مع المحاكم على مراحل. كما يعكس مدى تطور النظام القضائي باعتماد الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية للاسترشاد عن مآل القضايا وتيسير متابعتها.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-3-2: نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا	%	**1.5**	2	3	5	5

تعد خدمة الاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا جزءًا من الجهود الرامية إلى تسهيل إجراءات الولوج للعدالة، مما يعزز من شفافية النظام القضائي ويسهل على المواطنين متابعة قضاياهم. وقد بلغت نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا 1.5% خلال سنة 2023 ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى 5% في غضون 2025 حسب نسق الرقمنة في النظام القضائي. وقد بلغت جملة الاطلاعات من 01 جانفي 2024 إلى موفي شهر سبتمبر 2024 حوالي 8 مليون و500 ألف اطلاع.

المؤشّر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد:

يتمثل هذا المؤشر في الفارق بين مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة ومجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة بالمقارنة مع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة المذكورة ضارب مائة. ويَهدف هذا المؤشر إلى إرساء عدالة ذكية وتدعيم البنية التحتية الرقمية قصد إدارة المحاكمات عن بعد من داخل المحاكم والسجون للموقوفين

الذين عبروا عن موافقتهم على هذا الإجراء. وتوفر المحاكمات عن بعد سرعة أكبر في تنظيم الجلسات كما تساعد على توفير مصاريف نقل الموقوفين، بالإضافة إلى تقليص الزمن القضائي وتخفيف الاكتظاظ بالمحاكم.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-3-3: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد	%	40	40	41	43	45

يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر متواضعا، حيث أن نسبة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 40 % من جملة المحاكمات خلال سنة 2023، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

-عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).

- اشتراط موافقة المتهم.

- عزوف بعض المحاكم عن اعتماد هذه التقنية

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المحاكمات عن بعد لتبلغ نسبة التطور 45% خلال سنة 2027.

✓ **المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة:**

يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي يتم إصدارها من طرف قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع عدد مطالب الحماية الواردة بالمحاكم في السنة ضارب 100. وهو ما يبرز المجهودات في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	%	63.1	68	75	78	80

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا لتبلغ 8539 مطلب خلال سنة 2023 وبلغت نسبة الاستجابة لهذه المطالب 68% خلال سنة 2024 ومن المتوقع أن تكون نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة في حدود 80 % خلال سنة 2027.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:

جدول عدد5:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	المؤشر1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	106	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	227925	مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في المادة الجزائية باعتماد الوسائل الفنية والعلمية
					تفعيل نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية
					مراجعة منظومة العفو والتماس إعادة النظر في المادة الجزائية
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين في المادة الجزائية
					إحداث منظومة متابعة الأحكام القضائية
	المؤشر1-1-2: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	104	إدارة وتطوير مرفق العدالة	156957	ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة المدنية
					استكمال منظومة التبادل الالكتروني للوثائق القضائية في المادة المدنية
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين في المادة المدنية
					ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في المادة المدنية
					تحيين خطايا إجراءات الطعون في المادة المدنية
	المؤشر1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	26	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	8874	ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في التحقيق
					مراجعة الآجال القانونية للإجراءات والآجال الواقعية لتهيئة القضايا للفصل
					توحيد طرق العمل بالمحاكم وتوفير أدلة إجرائية وورقات عمل لبعض المواد المتشعبة.

	المؤشر1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف	**61**			وضع وثيقة توجيهية للسياسة الجزائية في تونس ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في مادة التحقيق ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجزائية والمدنية
	المؤشر1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	**47**			مراجعة الاختصاص الوظيفي لمحكمة التعقيب

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 – 2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني	المؤشر1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	106	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	227925	ضبط مرجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجبائية، قانون الأعمال والاستثمار
					متابعة تنفيذ برنامج تكوين القضاة في المجال الاقتصادي والجبائي
					إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج المقاربة الاقتصادية بالمنظومة العدلية
			إدارة وتطوير مرفق العدالة	156957	متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي في مجال الوساطة التجارية
					مراجعة القانون المتعلق بتحيين الرسوم العقارية والتقليص في الزمن القضائي
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي للقضاة في المادة العقارية
	المؤشر1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية	106			ضبط آجال لمختلف إجراءات التسجيل والتحيين العقاري
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة العقارية
	المؤشر1-2-3: نسبة الاحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف	87.5	– تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	8874	ضبط خارطة المسح الإجباري بالتعاون مع المتدخلين في المجال
					مراجعة التنظيم الهيكلي للمحكمة العقارية
					إصدار امر رئاسي يتعلق بالتوزيع الجغرافي للأقطاب القضائية وتعميم الدوائر التجارية ببقية المحاكم
					إصدار نص تشريعي يتعلق بإحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 -3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	المؤشر1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	71.5	تأجير القضاة والاشراف على المهن ذات العلاقة	227925	مراجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية
					تفعيل المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الاعانة العدلية الوجوبية
	المؤشر: 1-3-2: نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا	03			إضافة خدمات في الموقع الالكتروني للوزارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة
					تعميم استغلال الإمضاء الإلكتروني
					إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لجميع المحاكم
					توفير تطبيقات هاتفية تتيح الاسترشاد عن بعد.
					التنسيق بين وزارة العدل والهيئات القضائية والمحاكم لضمان تكامل الأنظمة.
			إدارة وتطوير مرفق العدالة	156957	وضع استراتيجية قطاعية للعدالة الرقمية والأمن السيبيريان 2025-2030 لضمان حماية المعلومات الشخصية والحساسة
					تحديث نظم المعلومات وإدخال أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية
					إعداد مخطط مديري لعدالة رقمية صفر ورقية
	المؤشر: 3.3.1: نسبة تطور المحاكمات عن بعد	41			إصدار نص تشريعي يتعلق بإرساء نظام للمحاكمات الجزائية والجلسات المدنية عن بعد
					إحداث سجل وطني إلكتروني للاستدعاء لدى المحاكم
					إصدار منشور يتعلق بتعميم المحاكمات عن بعد في المادة الجزائية
	المؤشر: 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	75	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	8874	متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال النوع الاجتماعي
					متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة
					عقد جلسات تنسيقية بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية لضمان سرعة تنفيذ قرارات الحماية الصادرة لفائدة النساء ضحايا العنف
					وضع إستراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025-2030

(*) دعائم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتّب عنها انعكاسات مالية.

3.الميزانية وإطار نفقات برنامج العـــــدل متوسّط المدى 2025-2027 :

تم تحديد ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسّط المدى الخاصّ به حسب طبيعة النفقة بالاعتماد على النفقات الحقيقية للبرنامج وبعد إدخال التعديلات اللازمة المتوقعة خلال الثلاث سنوات المقبلة خاصة في باب التأجير باعتباره يمثل أكثر من 83 %من الاعتمادات المخصصة له.

جدول عدد6:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــــان البرنامج	إنجازات	ق.م_ تعديلي 2024	تقديرات 2025	الفارق	
	3202	(1)	(2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%)
نفقات التأجير	338 031	348 850	360 125	11 275	3,23%
نفقات التسيير	14 103	10 785	11 499	714	6,62%
نفقات التدخلات	3 372	6 094	4 132	-1 962	-32,20%
نفقات الاستثمار	12 909	19 400	18 000	-1 400	-7,22%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
المجموع	**368 415**	**385 129**	**393 756**	**8 627**	**2,24%**

جدول عدد7:

إطار النفقات متوسّط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات	ق. م 2024	تقديرات		
	2023		2025	2026	2027
نفقات التأجير	338 031	348 850	360 125	367 000	380 000
نفقات التسيير	14 103	10 785	11 499	11 500	12 700
نفقات التدخلات	3 372	6 094	4 132	4 000	4 500
نفقات الاستثمار	12 909	19 400	18 000	18 000	21 000
نفقات العمليات المالية	0	0	0		0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**368 415**	**385 129**	**393 756**	**400 500**	**418 200**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**368 512**	**385 329**	**393 956**	**400 700**	**418 400**

تم تخصيص اعتمادات قيمتها 393,756م.د خلال سنة 2025 منها مبلغ 360.125م.د مخصصة للتأجير، أي بنسبة تفوق 91 % ومن المنتظر أن تبلغ ميزانية البرنامج في حدود 2027 حوالي 418.200 مليون دينار، أي بزيادة تقدر بنحو 24,444 مليون دينار. وتعتبر هذه الميزانية بسيطة لتغطية الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار تطور كلفة المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وهو ما سيؤثر ايجابا على تحقيق أهداف البرنامج الذي يرتكز أساسا على تقديم خدمات ذات جودة للمواطن.

البرنامج عدد2:
برنامج السجون والإصلاح

1. تقديم البرنامج:

1.1- استراتيجية البرنامج:

تتمثل غاية برنامج السجون والإصلاح في إرساء منظومة سجنية تضمن حقوق وحريات المودعين النساء والرجال والأطفال وتستجيب للمعايير الدولية ذات جودة. وذلك من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة المساجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية طيلة فترة العقوبة المسلطة عليه وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عبر برامج التكوين والتشغيل بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة. كما يرمي البرنامج الى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية في ظل تنامي المخاطر والتهديدات خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال توفير الآليات ذات الجدوى واستنباط الحلول البديلة للتوقي من المخاطر بمختلف أنواعها.

كما أن استراتيجية البرنامج تكرّس المساواة بين النوع الاجتماعي وحقوق الطفل بصفة عامة، حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ الأثرعدد1 والأثر عدد 3 للخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء وتدعيم آليات الاصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج المفرج عنهم أخذا بعين الاعتبار الفئات الهشة ومراعاة مفهوم النوع الاجتماعي.

كما تستند هذه الاستراتيجية على جملة من الالتزامات والتعهدات الوطنية ذات العلاقة مع برنامج السجون والإصلاح نخص بالذكر:

- إتفاقية شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية " المركز الوطني لتعليم الكبار " بهدف ضمان حق المودعين في التعليم والتعلم تؤسس لتأهيل هذه الفئة لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

- اتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية: تهدف إلى ضبط التراتيب الخاصة بمساعدة الأطفال المغادرين لمراكز الإصلاح على الاندماج في الحياة النشيطة وتوفير خدمات الإحاطة الاجتماعية لعائلاتهم.

– اتفاقية إطارية مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث: تهدف لضبط الإطار العام في مجال تأهيل المودعين في السجون ومراكز الإصلاح وتخصيص برامج ثقافية وعروض فنية لفائدتهم.

– اتفاقية مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تهدف إلى ضبط التراتيب الخاصة بتكوين بعض المساجين في ميدان الصناعات التقليدية والحرف الصغرى وإعانتهم على الاندماج في الحياة النشيطة إثر الانتهاء مدة التكوين ومغادرتهم المؤسسات السجنية.

– اتفاقية مع وزارة الشباب والرياضة: تهدف إلى ضبط التراتيب الخاصة بتطوير القطاع الترفيهي والرياضي للرجال والنساء والأطفال بالوحدات السجنية والإصلاحية.

– اتفاقية مع وزارة الشؤون الثقافية " المعهد الوطني للتراث " : تهدف إلى ضبط الإطار العام للتكوين في المجالات التالية: الخط العربي ، مجال الفسيفساء ، النقش على الجبس ، ومجال صناعة القوالب.

– إتفاقية مع وزارة الفلاحة: تهدف إلى ضبط التراتيب الخاصة بتكوين بعض المودعين مهنيا في القطاع الفلاحي.

– اتفاقية مع وزارة المرأة: تهدف إلى دعم الخدمات المسداة للمرأة السجينة وتوفير الإحاطة النفسية والمادية الضرورية لها ولأسرتها لمساعدتها على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي داخل السجن وبعد الإفراج عنها.

كما أدرج برنامج السّجون والإصلاح مسالك وبرامج خاصة لإعادة إدماج الأطفال الجانحين نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين من خلال تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.

وتتلاءم المنظومة السجنية والاصلاحية مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال العمل على تنزيل الخطة الوطنية للاقتصاد الأخضر في إطار تحسين إقامة المودعين وذلك بإنتاج الطاقات المتجددة وترشيد مصاريف استهلاك المحروقات والطاقة الكهربائية واستغلال الاعتمادات الممكن ترشيدها في تحسين ظروف إقامة المودعين. والعمل على

رسكلة النفايات العضوية واستغلالها كأسمدة لفائدة الضيعات الفلاحية وإعادة رسكلة النفايات البلاستيكية وإنتاج مواد قابلة للاستغلال.

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم **نقاط القوة** التالية:

- تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنة الإجراءات وذلك بتطوير وسائل تراسل المعطيات بين هياكل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح.
- تركيز منظومات إعلامية تمكن من الولوج إلى المعلومة بسرعة وبدقة مما يمكن من تسريع الإجراءات والتخلي عن التداول الورقي للمواضيع.
- سياسة سجنية وإصلاحية تقوم على التأهيل والتكوين والتعليم من خلال تقديم برامج تأهيل فعالة للمودعين الرجال والنساء والاطفال لزيادة فرص إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.
- ملاءمة المنظومة السجنية والاصلاحية مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على الاقتصاد الأخضر.
- تقوية الرابط الأسري بين المودع وأهله في إطار إعادة إدماجه بالمجتمع المدني وذلك من خلال الزيارات المباشرة وقبول الأقفاف وتوفير الرعاية الصحية والعلاج النفسي اللازمين للمودعين.
- العمل على تمكين المودعين من حاجياتهم اليومية استئناسا بالخدمات الحياتية خارج إطار السجن في إطار أنسنة العقوبة.

وتتمثل أهم **النقاط الضعف التي يعمل برنامج السّجون والإصلاح على تحسينها:**

- عزوف على تنفيذ بعض الاتفاقيات المبرمة مع المتداخلين.
- عدم مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المتداخلين في إعادة إدماج المودعين بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- بعض اختصاصات تكوين المودعين غير مواكبة لمتطلبات سوق الشغل لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة.
- ضعف الاعتمادات المرصودة لبرنامج السّجون والإصلاح خاصة المتعلقة بتسيير الوحدات العملياتية (العمل على مزيد تطوير الموارد الذاتية من خلال بيع المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الورشات وترشيد النفقات كإنتاج الأسمدة العضوية وتوفير الطاقة البديلة ورسكلة النفايات البلاستيكية).

وتتمثل الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السّجون والإصلاح في إرساء منظومة سجنية ذات جودة من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة تستجيب للمعايير الدولية للمودعين وتأهيلهم وتكوينهم وإعادة إدماجهم من جديد ضمن النسيج الإجتماعي والاقتصادي بعد قضاء فترة العقوبة، كما ترتكز على تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية من خلال توفير آليات وحلول بديلة للتوقي من المخاطر بمختلف أنواعهم.

وقد تم تحديد ثلاث **محاور استراتيجية** للبرنامج خلال 2023 –2025 تتمثل فيما يلي:

1. **تحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة**
2. **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **تحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية.**

2.1: الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج السجون والإصلاح مؤسسة الهيئة العامة للسجون والإصلاح والمؤسسات السجنية (30) ومراكز إصلاح الأطفال الجانحين (7). كما يضمّ مؤسسة المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي وحيد يتمثل في الإحاطة والدعم.

2-أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار تحقيق استراتيجية البرنامج تم تنزيل المحاور الاستراتيجية إلى ثلاث أهداف استراتيجية:

1. **تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.**
2. **توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.**

❖ **الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال:**

تقديم الهدف: يندرج الهدف الأول ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة ويرمي إلى مزيد تحسين ظروف الإيداع والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية وخاصة إيلاء اهتمام أكبر للأم المرضعة والحامل نظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وبالتالي قمنا بإضافة مؤشر قيس جديد يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلّق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.1.2: المساحة المخصّصة لكلّ مودع:**

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل مودع بغرف الإقامة بالوحدة السجنية أو الإصلاحية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح للترفيع في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية التي تستوجب تخصيص 4 م² لكل سجين وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة.

- **تقديرات المؤشّر 1.1.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م²	1,43	1,43	1,43	1,43	1,43

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المساحة المخصصة لكل مودع فإن المساحة المبرمجة تحقيقها لسنة 2027 تقدر بـــ 1,43 م² وهي نفس إنجازات سنة 2023 ويعود عدم تغير تقديرات المؤشر للارتفاع المتواصل في عدد المساجين وتعطل إنجاز المشاريع الوطنية التالية:

- مشروع بناء سجن باجة بطاقة استيعاب 1000 سجين.
- مشروع توسعة سجن برج الرومي القسط الثاني بطاقة استيعاب 350 سجين.
- تعطل إنجاز مشروع تهيئة الجناح ج بسجن مرناق بطاقة استيعاب 350 سجين.

✓مؤشّر 2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل:

يتمثل هذا المؤشّر في إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم السجينة المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لخصوصية هذه الفئة الهشة في إطار أنسنة العقوبة. وهو يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة.

- **تقديرات المؤشّر 2.1.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%	50	50	60	60	60

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2027 تمثل 60% أي بنسبة زيادة بـــ 10% مقارنة بإنجازات سنة 2023.وهو مؤشر بدأ العمل على تدعيمه ابتداء من سنة 2023 من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسّجون والإصلاح بباقي السّجون النسائية لسنتي 2024 و2025.

❖ الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثاني ضمن المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بتأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود. ويرمي إلى تدعيم وتطوير برامج التأهيل وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية للمودعين، فالهيئة العامة على وعي تام بالدور الهام لهذه البرامج في إنجاح السياسة الإصلاحية، كما تسعى لتوفير التشغيل والتكوين على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم

وميولاتهم تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن مع توفير كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي. وعلى إثر تطبيق برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن يتمتع المودعين المشاركين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصّة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:**

يهدف هذا المؤشر الى تمكين أكثر عدد ممكن من المودعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي باعتباره العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي من خلال اكتساب المودع لمهارات تمكنه من بعث مشاريع خصوصية أو العمل بالمؤسسات الاقتصادية بعد قضاء مدة العقوبة.

▪ تقديرات المؤشّر 1.2.2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	22,58	26	28	32	36

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات مؤشر نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2027 تقدر بـــ 36% والتي تمثل زيادة بـــ 13,42 % مقارنة بإنجازات سنة 2023 ويعود هذا لسعي هيئة السجون والإصلاح للعمل على:

- مواصلة توفير المعدات والتجهيزات لورشات التأهيل والتكوين المحدثة.
- حسن استغلال طاقة استيعاب الورشات.
- ترفيع في طاقة استيعاب الورشات من خلال تركيز ورشات واختصاصات جديدة.
- الاستغلال الكلي للمركب الجديد للتكوين والتأهيل بسجن سليانة.
- تفعيل التكوين بورشات سجن أوذنة.
- تركيز مركب تكوين مهني فلاحي بسجن الدير.
- تركيز مركب تكوين مهني فلاحي بسجن صواف.

كما تعمل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على الترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية إلى 26 ورشة جديدة متعددة الاختصاصات وعلى تدعيم بعض الورشات بالمعدات كما هو مبين بالجدول التالي:

الاختصاص	الوحدة	الملاحظات
المرطبات	صفاقس–قبلي–القصرين– قابس	إحداث جديد
	المرناقية–منوبة– سوسة	تدعيم الورشات بالتجهيزات
صنع مواد التنظيف	قفصة–برج الرومي– قبلي	إحداث جديد
	مركز سيدي الهاني	تدعيم الورشات بالتجهيزات
نجارة الخشب الرقمية	المرناقية	إحداث جديد
	أوذنة	تدعيم الورشات بالتجهيزات
صنع الأحذية الجلدية	مرناق	تدعيم الورشة بالتجهيزات
الخياطة الصناعية	منوبة–المهدية– المرناقية– سوسة–صفاقس– برج الرومي– برج العامري– القصرين– جندوبة– مركز المغيرة.	تدعيم الورشات بالتجهيزات
صنع المصوغ	المرناقية–برج العامري– أوذنة.	تدعيم الورشات بالتجهيزات
ورشة رقمية للابتكارات والهدايا	برج الرومي–المرناقية	إحداث جديد
نجارة الخشب	المرناقية –برج الرومي–الناظور– القصرين– الهوارب– أوذنة	تدعيم الورشات بالتجهيزات
نجارة الحديد	المرناقية–برج الرومي– الناظور– القصرين– الهوارب– أوذنة– قبلي	تدعيم الورشات بالتجهيزات
نجارة الألمنيوم	المرناقية–برج الرومي – الناظور– القصرين– الهوارب– أوذنة– مرناق	تدعيم الورشات بالتجهيزات
نجارة البيفيسي PVC	برج الرومي	تدعيم الورشات بالتجهيزات
رسكلة النفايات البلاستيكية	صفاقس–الهوارب–حربوب–المنستير– المهدية– الناظور– سليانة– جندوبة – السرس– قبلي– أوذنة– مرناق– برج العامري– منوبة – أوذنة– المدرسة	إحداث جديد

✓ المؤشّر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي:

يتمثل هذا المؤشر في تشريك أكبر عدد ممكن من المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي وهو يمثل مسار إدماج تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على تدعيمه.

▪ تقديرات المؤشّر 2.2.2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	31,56	55	60	65	70

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات مؤشر نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2027 تقدر بـــ 70% والتي تمثل زيادة بـــ 38,44% مقارنة بإنجازات سنة 2023 ويعود هذا لحرص الهيئة على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين والمودعات للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة، وبذلك يكون العمل السجنى هو مسار إدماج بالأساس الذي يبدأ منذ اللحظة الأولى للإيداع بالسجن ويتواصل طوال فترة الإيداع ويستمر بعد الإفراج.

هذا ونعمل على التنسيق مع جميع الأطراف المعنية لتنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيع في العدد وفي قيمة الأجر اليومي حتى يكون حافزا لجميع المودعين والمودعات للاندماج في منظومة العمل باعتباره كذلك وسيلة علاجية بدرجة أولى.

✓ المؤشّر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:

يتمثل هذا المؤشر في الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم من خلال مواصلة تعليمهم أو مشاركتهم في التكوين أو التدريب المهني أو الانتصاب للحساب الخاص وقد

أوكلت مهمة ترشيح الأطفال المودعين بمراكز إصلاح الأطفال "للجنة الجهوية للإدماج" التي تنعقد بمراكز الإصلاح وتتعهد بجميع المصاريف والمنح والتمويلات التي تتطلبها هذه المسالك.

- **تقديرات المؤشّر 3.2.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	%	18	18.5	19	19.5	20

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2027 تقدر بـــ 20% والتي تمثل زيادة بـــ 2% وهي نسبة تعتبر ضئيلة مقارنة بإنجازات سنة 2023 نظرا للصعوبات التي تعترض أعمال اللجان الجهوية للإدماج من حيث محدودية الجلسات المنعقدة لأسباب أمنية مختلفة مما يحرم انتفاع عدد كبير من الأطفال المغادرين للمركز من برامج الإدماج.

❖ **الهدف 2-3: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل:**

تقديم الهدف: يتمثل الهدف في تحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية وهو يندرج ضمن المحور الاستراتيجي الثالث المتعلق بتدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية، ولا يمكن الحديث عن تحسين ظروف عمل هذه الفئة الخصوصية من الأعوان دون توفير الأمن اللازم للمؤسسات السجنية مما يفسر هذا الترابط بين هذين العنصرين. وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين وتطوير ظروف العمل.

وفي إطار المشاركة والانخراط في الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح سيسعى إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:**

يهدف هذا المؤشّر إلى تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية من المخاطر والتهديدات التي تهدّد أمنها نظرا إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

- **تقديرات المؤشّر 1.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السّجنية والإصلاحية	%	58	62	66	68	70

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات مؤشر نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية فإن النسبة المبرمجة تحقيقها خلال سنة 2027 تقدر بـــ 70% أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 12% مقارنة بإنجازات سنة 2023 ويعود هذا لحرص الهيئة العامة للسجون والإصلاح على إبرام صفقات متعلقة باقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية

خاصة ومعدات إشارة وذلك لضمان سلامة وسرية المعلومات واقتناء معدات تفتيش حديثة للتصدي لظاهرة إدخال أو إخراج الممنوعات كما تسعى الهيئة لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمنظومة مراقبة بصرية وذلك لتسهيل عملية المراقبة الداخلية والخارجية للمنشآت نظرا لكثرة التهديدات في الوقت الراهن. مع العمل على تدعيم الفوج الوطني للفرق المختصة من مرافقات وأنياب وخيالة للرفع من مستوى تأمين مختلف الوحدات السجنية والاصلاحية.

✓المؤشّر 2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية:

يهدف هذا المؤشّر إلى تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك المحروقات للتسخين. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السجنية بالماء الساخن في كل الأوقات وتفادي استعمال التيار الكهربائي للتسخين وبالتالي تحسين ظروف إيداع المساجين (توفير الماء الساخن للمودعين للاستحمام) لتفادي الفوضى التي قد تهدد سلامة المؤسسات وظروف العمل.

- **تقديرات المؤشّر 2.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	%	15	20	30	30	30

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات مؤشر نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2027 تقدر بـــ 30% أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 15% مقارنة بإنجازات 2023 ويعود هذا لسعي الهيئة العامة للسجون والإصلاح إلى تقليص المصاريف المتأتية من استهلاك الطاقة من خلال تعميم استغلال الطاقة الشمسية على كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بصفة تدريجية.

✓ المؤشّر 3.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية:

يهدف هذا المؤشر إلى تركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية في عدد من الوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك الطاقة الكهربائية بالنسبة للعدد الجملي للوحدات السجنية والاصلاحية. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السجنية بالكهرباء في كل الأوقات لتفادي الانقطاع المفاجئ وبالتالي تحسين ظروف العمل وتأمين سلامة المؤسسات والاعوان والمودعين.

▪ تقديرات المؤشّر 3.3.2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	%	0	5,4	5,4	6.06	9.09

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات مؤشر نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2027 تقدر بـــ 9,09% ويعود هذا لسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح لربط الصلة مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وذلك لمتابعة وتعميم المشاريع تغطية الوحدات السجنية والإصلاحية بالطاقة الفولطاضوئية بصفة تدريجية.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:

جدول عدد8:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السّجون والإصلاح

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 2-1 **تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف يداع النساء والرجال والأطفال**	**المؤشر 2-1-1:** المساحة المخصّصة لكلّ مودع **المؤشر 2-1-2:** نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	1,43 م² %60	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	تعهد: 17.900 دفع: 116.697	– التعديل الدوري لتوزيع المساجين بغرف الوحدات السجنية. – تهيئة فضاءات الأم السجينة المرضعة والحامل. –تكثيف القوافل الصحية بين الوحدات السجنية وتشريك أطباء الاختصاص اعتمادا على رزنامة محددة في الغرض.
الهدف 2-2 **توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود**	**المؤشر2-2-1:** نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%28	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 1.000 دفع: 4.647	– إبرام اتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الاتفاقيات السارية المفعول

	المؤشر2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%60	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 1.520 دفع: 4.200	–مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتشغيل المساجين من حيث الشروط وبما يتيح الترفيع في هذه النسب. – ابرام اتفاقيات تشغيل المساجين مع الهياكل العمومية وخاصة البلديات.
	المؤشر2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	19	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	دفع: 25.100	–العمل على استغلال للفضاءات المتوفرة بمراكز الاصلاح لفصل الأطفال الجانحين حسب الشريحة العمرية. – التنسيق مع وزارتي التشغيل والتكوين المهني والشؤون الاجتماعية لتدعيم برامج الإدماج بعد الإفراج.
الهدف 2-3 تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل	**المؤشر2-3-1:** نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	%66	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	تعهد: 24.480 دفع: 322.351	– التحسين الدوري للمخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحية. -إحداث آلية لتقييم المخاطر للمساجين المتطرفين. – التوظيف الأمثل للموارد البشرية على مستوى تأمين الوحدات. –وضع مدونة أخلاقيات المهنة لموظفي السّجون والإصلاح
	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	%30	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح		استغلال الطاقات المتجددة للضغط على المصاريف الخاصة بالطاقات الطبيعية (المحروقات والكهرباء)

	المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	%5.4	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح		

(*) دعائم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتّب عنها انعكاسات مالية.

3.الميزانية وإطار نفقات برنامج السّجون والإصلاح متوسّط المدى 2025-2027:

جدول عدد9:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــــان البرنامج	إنجازات 2023	ق.م _ تعديلي 2024(1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة (%)
نفقات التأجير	387 516	421 100	432 932	11 832	2,81%
نفقات التسيير	57 260	57 441	66 732	9 291	16,17%
نفقات التدخلات	987	1 000	4 200	3 200	320,00%
نفقات الاستثمار	36 000	28 687	28 900	213	0,74%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
مجموع البرنامج	**481 763**	**508 228**	**532 764**	**24 536**	4,83%

جدول عدد10:
إطار النفقات متوسّط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات	ق. م	تقديرات		
	2023	2024	2025	2026	2027
نفقات التأجير	387 516	421 100	432 932	439 500	454 000
نفقات التسيير	57 260	57 441	66 732	70 000	80 300
نفقات التدخلات	987	1 000	4 200	4 200	4 200
نفقات الاستثمار	36 000	28 687	28 900	29 000	30 500
نفقات العمليات المالية	0	0	0		0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**481 763**	**508 228**	**532 764**	**542 700**	**569 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**486 228**	**514 317**	**538 359**	**547 900**	**574 500**

تم طلب اعتمادات قيمتها 532,764 م.د خلال تصرف سنة 2025، أي بزيادة قدرها 24,536م.د تتوزع كالآتي:

- ❖ نفقات التأجير: 432,932م.د والتي تمثل حوالي 80 % من جملة الاعتمادات المطلوبة.
- ❖ نفقات التسيير: 66,732 م.د والتي تمثل حوالي12,52 % من جملة الاعتمادات المطلوبة والتي تعكس التزام مؤسسة السّجون والإصلاح بالتوجهات العامة للدولة في مجال حقوق الإنسان خاصة في مجال إعاشة المودعين ذات الكلفة المرتفعة حيث تمثل حوالي 60% من نفقات التسيير في ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ونسبة التضخم. إضافة إلى ارتفاع

نفقات استهلاك الوقود نظرا لتعدد الخدمات والمهام الأمنية والجزائية التي تؤمنها الهيئة العامة للسّجون والإصلاح والوحدات السجنية والإصلاحية بصفة يومية والمتعلقة أساسا بعملية نقل المساجين للدوائر القضائية والمستشفيات. إلى جانب ارتفاع النفقات التي تخص مجال النظافة واقتناء الأدوية للمودعين.

- ❖ نفقات الاستثمار: 28,900 م.د والتي تمثل حوالي 5,42% من جملة الاعتمادات المطلوبة وذلك لمواصلة المشاريع بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة والمتعلقة بإعادة تهيئة بعض الوحدات السجنية التي تعاني من بنية تحتية مهترئة والتي تتطلب المزيد من العناية إضافة إلى بناء فضاءات وأجنحة سجنية جديدة تعوض القديمة.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الاعتمادات المقترحة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تحافظ على نسبة الزيادة باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد وارتفاع كتلة الأجور المرتبطة أساسا بضرورة برمجة انتدابات جديدة إضافة إلى الترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 569 مليون دينار موفي سنة 2027 دون اعتبار الموارد الذاتية.

البرنامج عدد9:

برنامج القـــيادة والمساندة

1. تقديم البرنامج:

1-1الاستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في إرساء إدارة عصرية تعتمد على تقنيات التصرف الإداري الحديث وتوفير الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني الضروريين وتسخيرهم لخدمة برنامجي العدل والسجون والإصلاح، قصد المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على ضمان التنسيق مع البرامج العملياتية مع تفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة.

وتستند استراتيجية البرنامج على دستور الجمهورية التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية. كما يساهم البرنامج في تنفيذ التوجهات والبرامج الوطنية والاولويات الاستراتيجية في مجال النوع الاجتماعي من ناحية، والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من ناحية أخرى، إضافة الى الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأخضر ومجابهة التغيّرات المناخيّة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييريّة متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا.

كما تعمل، في إطار الميزانية المراعية لحقوق الطفل، على إدراج احتياجات الطفل وحقوقه في السياسات العمومية والميزانية لتهيئة الظروف الملائمة لكل طفل لتحقيق إمكاناته الكاملة والتطور كعنصر فاعل في المجتمع.

وتتمثل اهم **نقاط القوة** للبرنامج فيما يلي:

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور
- العمل بروح الفريق وتنمية التعاون بين جميع الأطراف، مما يساهم في تحقيق الأهداف المشتركة
- تعزيز تكوين تخصصي للموظفين لتنمية قدراتهم، حيث يقدم البرنامج فرص لتطوير المهارات الشخصية والمهنية ومهارات القيادة مما يساهم في تحسين القدرة على اتخاذ القرارات.

ورغم نقاط القوة التي يتميز بها برنامج القيادة والمساندة، إلا أنه يواجه بعض الإشكاليات التي تعيق الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة، والمتمثلة أساسا في تطور كتلة الأجور في ظل محدوديّة الاعتمادات المرصودة، بحيث أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة للبرنامج. كما يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم. كما يواجه البرنامج إشكاليات متعلقة بالموارد المالية المتمثلة أساسا في ضعف الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير لا سيما وان أسعار اغلب المواد شهدت ارتفاعا كبيرا بما في ذلك الورق، المحروقات، الكهرباء والغاز، الماء. الشيء الذي سيساهم في تسجيل متخلدات ذات أثر سلبي على ميزانية المهمة. إضافة الى ضعف المتابعة والتقييم المستمر والتأخر في توفير الدعم اللوجستي. كما ان ضعف التنسيق بين الأطراف المتدخلة قد يؤدي إلى تأخير في تنفيذ المشاريع أو تداخل في الأدوار.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية ومشمولات برنامج القيادة والمساندة فيما يلي:

- ✓ **حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية**
- ✓ **تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة**
- ✓ **تطوير المنظومة المعلوماتية والسياسة الاتصالية**
- ✓ **تحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة**
- ✓ **تحقيق تكافئ الفرص بين النساء والرجال في الإدارات المركزية والجهوية**

1.2 الهيـــاكل المتدخّلـــة:

تتدخل في تنفيذ برنامج القيادة والمساندة عديد الهياكل على المستوى المركزي والمتمثلة في الإدارات المركزية كالديوان والتفقدية العامة وبقية الإدارات العامة تحـــت الإشـــراف، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للإعلامية ومركز الدراســـات القانونيـــة والقضائية والإدارات الجهوية للعدل وكذلك يتدخل ديوان مساكن القضاة وأعـــوان وزارة العدل كفاعل عمومي في تنفيذ السياسة العمومية.

ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى المركزي: **القيادة والمساندة المركزية** و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: **المساندة والدعم الجهوي**.

2-أهداف ومؤشّرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تمّ الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

▪ الهدف 1.9 : تحسين حوكمة المهمة:

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة من خلال خلق مناخ عمل يساعد على تنفيذ استراتيجية المهمة. ويندرج ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية.

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط:

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2025–2027. وقد تم اختيار هذا المؤشر لقيس مدى التزام جميع هياكل الوزارة بتنفيذ المشاريع والأنشطة المناطة بعهدتها، في الآجال المتفق عليها، والتي تعكس الخطة الاستراتيجية للوزارة.

- **تقديرات المؤشّر 1.1.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	%	03	50	100	100	100

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول. وقد شهدت سنة 2023 تأخيرا على مستوى المصادقة على المخطط مما أدى إلى تأجيل القيام بالعديد من الأنشطة إلى سنة 2024، بحيث لم تتعدى نسبة التنفيذ 8.7 %من جملة الأنشطة المبرمجة خلال سنة 2023. وستسعى المهمة إلى تدارك هذا التأخير لتبلغ نسبة الإنجاز 100% خلال سنة 2025، في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

❖ الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

يتمحور هذا الهدف حول العمل على تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال تحسين مردودية الأعوان عبر توفير التكوين اللازم من أجل النهوض بالقدرات وحسن التأطير ودعم تنمية الخبرات والمعارف. ويندرج الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق "بحوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية". وقد تمّ اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.2.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات. ويهدف ذلك لتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكّم في كتلة الأجور وحسن توزيع الموارد البشرية حسب المهام والنشاط.

- **تقديرات المؤشّر1.2.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-2-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	3.69	2.5	2	1.5	1.2

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة الغير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة بالإضافة إلى تأخر تنفيذ بعض الترقيات أو الانتدابات، وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجلّ بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة لتبلغ 1.2% خلال سنة 2027.

✓ **المؤشّر 2.2.9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:**

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

- **تقديرات المؤشّر 2.2.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	%	35.33	38	40	43	44

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا لتبلغ 44% خلال سنة 2027 وهو أمر منطقي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70 % من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة. بالإضافة إلى البرامج التوعوية التي تعمل مختلف هياكل الدولة على ترسيخها عند عامة المسؤولين وفرض مسألة التناظر عند تقلد المناصب العليا.

✓ **المؤشّر 3.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التّكوين:**

يتمثل المؤشر في نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهويّة لتحسين مردودية الأعوان وتقديم خدمات ذات جودة.

▪ تقديرات المؤشّر3.2.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	%	96	95	97	98	98

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2023 سوى 96% إلا أن ذلك يبقى دون المأمول حيث أن التقديرات التي تمّ وضعها لسنة 2023 وخاصة فيما يخص تحديد عدد المشاركين يبقى رهين ما يتمّ تخصيصه من اعتمادات لميزانية التكوين وكذلك إلغاء بعض الدورات المبرمجة إما لشطط الأسعار المقدمة من قبل المؤسسات التي تقدم خدمات الإيواء أو من قبل المكونين المختصين وإما لتزامن تاريخ الدورة التكوينية مع تاريخ غلق الميزانية. حيث بلغ عدد الأعوان المحدد في الدورات التي تم إلغاؤها 52 متكونا. وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حوالي 98 % خلال سنة 2027.

❖الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:

يتمثل هذا الهدف في تأمين التصرف الناجع في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية، من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية. وهو يندرج ضمن المحور الاستراتيجي عدد4 المتعلق ب 'حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية'. وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليّات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدم عمليات صيانة المباني مع ما تم برمجته،

- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات والتجهيزات في الآجال.

المؤشرات:

✓ **المؤشّر 1.3.9: نسبة تنفيذ ميزانية المهمة:**

في إطار تحسين جودة مؤشرات الأداء وقع تغيير المؤشر المدرج بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 " نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية" بمؤشر جديد، وهو "نسبة تنفيذ ميزانية المهمة"، وذلك بهدف تحسين التصرف في الميزانية من حيث الإعداد والتنفيذ بما يساهم في وتحقيق التوازنات المالية. ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى دقة تقديرات الميزانية مقارنة بالإنجازات تكريسا لمبدأي المصداقية والديمومة، والعمل على التقليص من الفارق بين تقديرات الميزانية والحاجيات الحقيقيّـــة. ويعكس مدى فاعلية البرنامج في التصرف في الموارد المالية لتحقيق الأهداف المحددة.

▪ **تقديرات المؤشّر1.3.9:**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-3-1: نسبة تنفيذ ميزانية المهمة	%	97.51	97	97.5	98	98.5

يسعى البرنامج إلى ضمان حسن تنفيذ الميزانية حتى لا يتمّ تسجيل متخلدات في بنود، وفواضل في بنود أخرى على المستوى المركزي والجهوي من خلال الحرص على إعداد تقارير متابعة تنفيذ الميزانية بصفة دورية وإرساء حوار تصرف على المستوى المركزي والجهوي للوقوف على أهم الإشكاليات التي تحول دون التنفيذ المحكم للميزانية.

✓ **المؤشّر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة:**

يتمثل المؤشر في عدد الهياكل التي تستعمل الطاقة المتجددة بالمقارنة مع جملة الهياكل المعنية خلال السنة. يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنّت العديد من

الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.

- **تقديرات المؤشّر2.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة	%	9.68	10	20	22	25

تمّ ترسيم إعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وباعتبار غلاء المعدات المستعملة في هذا المجال ومحدودية الاعتمادات المبرمجة، ومن المبرمج أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة حوالي 25 %بحلول سنة 2027.

✓ **المؤشّر 3.3.9: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة:**

يتمثل هذا المؤشر في نسبة إنجاز الأوامر بالصّرف المتعلقة بميزانية التسيير بالمقارنة مع الميزانية المخصصة للتسيير بهدف متابعة نسق استهلاك الإعتمادات لتفادي تسجيل فواضل بالميزانية. ويعكس هذا المؤشر مدى الالتزام بالخطة المالية الموضوعة ومدى فاعلية البرنامج في التصرف في الموارد المالية لتسيير شؤون المهمة والمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة.

- **تقديرات المؤشّر3.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-3-3: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة	%	99.4	96,5	97	97,2	97,6

خلال سنة 2024 تمثل نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة96.5% وستسعى المهمة إلى تدارك هذا التأخير لتبلغ نسبة الإنجاز 100% خلال سنة 2025، في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

2-2: تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الاداء:

جدول عدد 11:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

(الوحدة:الألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 9-1 تحسين حوكمة المهمة	المؤشر 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	50	القيادة والدعم	22954	إعداد الاستراتيجية القطاعية والتوجهات الاستراتيجية إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة. مراجعة المنظومة الإحصائية مراجعة الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
الهدف 9-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	المؤشر 9-2-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	02	التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	24684	وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية التصرف في المسار المهني للموظفين متابعة طور المسار المهني للنساء تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، لتدريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تكوين الاعوان في مجال التصرف الإداري الحديث.
	المؤشر 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	40			
	المؤشر 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	97			
الهدف 9-3 ضمان ديمومة الميزانية	المؤشر 9-3-1: نسبة تنفيذ ميزانية المهمة	97.5	القيادة والدعم	22954	إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها

وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة	**المؤشـــر 9-3-2:** نســـــبة الهياكـــــل المنخرطـــــة فـــــي اســـــتعمال الطاقـــــة المتجددة	**20**	**الدعم والمساندة الجهوية**	9842	الإنتاج الذاتي للطاقات المتجددة إعداد مخطط مديري للاقتصاد الأخضر وضع استراتجية قطاعية للإقتصاد الأخضر والدائري والطاقات المتجددة 2025-2030
	المؤشر 9-3-3: نسبة تنفيذ ميزانيـــة تسيير المهمة	**97**			

2-3: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد12:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)		أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المطلوبة لسنة 2025	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 (إن وجدت)
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل	الهدف 2-9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	دعم الرصيد العقاري المعدّ للكراء لإنجاز ما لا يقلّ على 500 مسكنا بمختلف الجهات لاعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية و القضاة والأعوان	1. صيانة مساكن معدة للكراء	200	450 (1)
		التقليص في مدة شغور المساكن	2.بناء 6 مساكن بباجة	331	
		تنفيذ برامج الصّيانة والتعهّد بصفة دورية	ج-إزالة وإعادة بناء 12 مسكنا بالكاف	300	
		توفير مساكن معدّة للتملّك بأسعار مدروسة	ح-بناء 92 مسكنا بكل من قيروان ونابل والمنستير وزغوان ومدنين والقصرين	780	
المجموع				1.611	450

(1): تم إعلام الديوان بتخصيص مبلغ 450أ.د من ميزانية الدولة بعنوان ميزانية التنمية لسنة 2025.

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسّط المدى 2025-2027:

جدول عدد13:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2023	ق.م_ تعديلي 2024	تقديرات 2025	الفارق	
		(1)	(2)	المبلغ(2) -(1)	النسبة (%)
نفقات التأجير	22 980	23 313	24 947	1 634	7,01%
نفقات التسيير	16 718	16 154	18 628	2 474	15,32%
نفقات التدخلات	4 689	6 770	5 905	-865	-12,78%
نفقات الاستثمار	4 196	7 000	8 000	1 000	14,29%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
مجموع البرنامج	**48 583**	**53 237**	**57 480**	**4 243**	7,97%

جدول عدد14:

إطار النفقات متوسّط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

النفقات	إنجازات 2023	ق. م_ تعديلي (1) 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
نفقات التأجير	22 980	23 313	24 947	25 400	25 800
نفقات التسيير	16 718	16 154	18 628	18 995	21 095
نفقات التدخل	4 689	6 770	5 905	5 905	5 905
نفقات الاستثمار	4 196	7 000	8 000	8 500	10 000
نفقات العمليات المالية	0	0	0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**48 583**	**53 237**	**57 480**	**58 800**	**62 800**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**48 703**	**53 317**	**57 560**	**58 900**	**62 900**

تم تخصيص اعتمادات قيمتها 57,480 م.د خلال تصرف سنة 2025، أي بزيادة قدرها 4243 أ.د تمثل نسبة زيادة بحولي 7,97% وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير الإدارات والمؤسسات التابعة للبرنامج وهي اعتمادات ضرورية لتوفير الحاجيات الأساسية. كما شهدت تقديرات نفقات الاستثمار تطور بقيمة مليون دينار أي بنسبة 14,29% وذلك لمواصلة انجاز أغلب مشاريع البناءات الإدارية. ويبقى ارتباط الاعتمادات المبرمجة بتحقيق الأهداف نسبي بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة باعتبار أن مسألة ديمومة الميزانية والحوكمة الرشيدة تتطلب حدا أدنى من الاستقرار على مستوى الأسعار. لذلك من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج القيادة والمساندة 62,800 مليون دينار في موفي سنة2027.

بطاقة مؤشرات الأداء
لبرنامج العـــدل

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخّل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا الجزائية الواردة خلال السنة) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1]:** بلوغ نسبة 108 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	105	105	106	107	108

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة تكتسي أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيع في نسبة الفصل لتبلغ 108 % خلال سنة 2027. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

1.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تمثل نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة بالمحاكم خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة خلال السنة/(مجموع عدد القضايا المدنية الواردة خلال السنة) *100.
2. **وحدة المؤشر:** %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1]:** بلوغ نسبة 105 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

.7

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	103	103	104	104	105

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة القضايا المدنية خلال سنة 2023 حوالي 103 % من جملة الأحكام المدنية الواردة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة باعتبار تنقيح التشريعات ذات العلاقة بحيث سترتفع هذه النسبة لتبلغ 105 % خلال سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في الإطار البشري الازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم

-توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك النّوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

بطاقة مؤشر الأداء: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشّر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** مجموع القضايا المخزونة في آخر السنة/ عدد القضايا المفصولة خلال السنة* 12
2. **وحدة المؤشر:** عدد الاشهر
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[2]: 24 شهرا سنة 2027

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	عدد الأشهر	27.8	27	26	15	24

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 27 شهرا خلال سنة 2024 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 24 شهرا خلال سنة 2027 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعزيز عدد قضاة التحقيق
- العمل على تيسير إجراءات التقاضي.

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تتمثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة وقيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد القضايا التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة * 100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[1]:بلوغ نسبة 66 % سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	56.7	58	61	64	66

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 56.7 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما ان البرنامج يطمح إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 66 % خلال سنة 2027 من جملة الأحكام المستأنفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تتمثل نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار في عدد القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية باعتبارها تنظر استئنافيا في بعض القضايا الواردة من محاكم النواحي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد الاحكام التي تمّ إقرارها في مرحلة التعقيب/ مجموع عدد القضايا الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم النواحي(المخالفات) خلال السنة * 100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[3]: بلوغ نسبة 48 % سنة 2027 من المؤشر.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	%	46	46.5	47	47.5	48

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تناهز 46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 48 % خلال سنة 2027 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

2.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- العمل على تحسين قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادّة التجارية المحكوم فيها بالدرجة لأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية عبر إحداث أقطاب قضائية تجارية ومعالجة الديون المتعثرة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[4]: بلوغ نسبة 107 % خلال سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة.

[4] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	105	105	106	106	107

2 . تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا التجارية المفصولة يمثل رافدا هاما لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وذلك بتسوية النزاعات في المادة التجارية. وبالتقليص في الزمن القضائي في هذه النزاعات الهامة. بحيث تأمل مصالحنا إلى بلوغ نسبة 107 % في فصل القضايا في المادة التجارية خلال سنة 2027.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التكوين التخصصي للقضاة
- تعميم الدوائر المختصة في نزاعات الأعمال

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

III-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشّر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا المنشورة لديها خلال السنة القضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

IV-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/ (عدد القضايا العقارية الواردة خلال السنة) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر[5]: بلوغ نسبة 108 % خلال سنة 2027.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

III- قراءة في نتائج المؤشر

2.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية	%	106.3	105	106	107	108

3.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يمكن هذا المؤشر من تفعيل دور المحكمة العقارية كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للأمن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي والتركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشئات فلاحية أو صناعية متعددة وذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية والوكالة العقارية للسكنى والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الخ... مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر وساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة.

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

4.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إنّ أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجباري اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مادية هامة كتوفير السيارات وأدوات التحجير بالإضافة إلى الموارد البشرية من قضاة و كتبة وأعوان كما أن تهيئة الملفات وتجهيزها للفصل يتطلب الترفيع في عدد الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري نظرا لدورهم في ضبط الحالة المادية وإعداد الأمثلة الهندسية الوقتية. بالإضافة لذلك فان المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي على ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية والمتكونة من ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والديوان الوطني للملكية العقارية والوكالات العقارية العمومية مما يجعل من تطوير نشاط المحكمة يقتضي التنسيق الدقيق مع الهياكل المذكورة كما يقتضي الترفيع في عديد اللجان المسحية خاصة مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية ومادية.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-3

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تمّ إقرارها في طور لاستئناف / مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال السنة) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** بلوغ نسبة 88 % خلال سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المحكمة العقارية بتونس.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-2-3: نسبة الأحكام العقاريّة التي تم إقرارها في طور الاستئناف	%	87.09	87	87.5	88	88

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة نقض الأحكام الايجابية وجودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التكوين التخصصي للقضاة

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
2. **تعريف المؤشر:** يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد المطالب التي وقع الاستجابة لها / العدد الجملي لمطالب الإعانة العدلية خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات ذات طابع إداري.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6]:** 73 % خلال سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

[6] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	70.8	71	71.5	72	73

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خلال الفترة 2017-2023 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 70.8 % خلال سنة 2023، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 73 % خلال سنة 2027. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصّة مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العدلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتيسير شروط الحصول على الإعانة العدلية خاصّة لمختلف الفئات الهشّة ضمانا لحقّ النّفاذ إلى العدالة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-2

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الفارق بين عدد الاطلاعات عبر المنظومات الإعلامية خلال السنة الحالية وعدد الاطلاعات المسجلة خلال السنة السابقة بالمقارنة مع عدد الاطلاعات خلال السنة الفارطة ضارب مائة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** نهاية السنة القضائية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر[7]: 5% خلال سنة 2027

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-3-2: نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا	%	1.5	2	3	5	5

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تعد خدمة الاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا جزءًا من الجهود الرامية إلى تسهيل إجراءات الولوج للعدالة، مما يعزز من فعالية النظام القضائي ويسهل على المواطنين متابعة قضاياهم في كل وقت. وقد بلغت نسبة التطوّر السنوي للاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا 1.5% خلال سنة 2023 ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى 5% في غضون 2025 حسب نسق الرقمنة في النظام القضائي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضرورة تطوير كل المنظومات المعلوماتية القضائية لتطوير الاسترشاد عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء. هذا من شأنه تقليل الضغط على المحاكم وتوفير الوقت وجهد التنقل مما يعزز الشفافية ويسهل عملية التقاضي بشكل عام.

[7]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة العدل بربطها بالمنظومات الإعلامية وإرساء عدالة ذكية بربطها بالمنظومات الإعلامية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:) مجموع عدد** المحاكمات عن بعد خلال السنة (N)- مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) /عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) خلال السنة*100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات من المحاكم.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[8]: بلوغ نسبة 45 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للإعلامية.

[8] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 1-3-3: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد	%	40	40	41	43	45

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر قليل حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 40 محاكمة خلال سنة 2023، وينتظر أن يرتفع هذا العدد ليبلغ 45% سنويا خلال سنة 2027.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم خوض تجربة المحاكمة عن بعد من قبل بعض المحاكم بالرغم من تركيز كافة المعدات الازمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع عدد مطالب الحماية الواردة في السنة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد قرارات الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة / عدد مطالب الحماية المقدمة من طرف النساء المعنفات في السنة * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر جانفي من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 خلال سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة (إدارة الإحصائيات).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	%	63.1	68	75	78	80

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 لتبلغ 63.1 %. ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 80% خلال سنة 2027. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تقديم تكوين في مجال العنف ضد المرأة.
- العمل على توعية المرأة في هذا المجال.

بطاقة مؤشرات الأداء
لبرنامج
السّجون والإصلاح

بطاقة مؤشر الأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر: 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. **تعريف المؤشر:** المساحة المخصصة لكل مودع: الترفيع في المساحة المخصصة لكل مودع من خلال إحداث سجون جديدة وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية والتي تستوجب تخصيص 4 م^2 لكل مودع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المساحة الجمليّة للفضاءات المخصّصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة (يتم الإعتماد على معدل عدد المساجين في احتساب المؤشر نظرا وأن عدد المساجين يتغير يوميا طبقا للأحكام القضائية الصادرة).
2. **وحدة المؤشر:** المتر مربع / سجين
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية/*المسؤول: مدير الوحدة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بداية كل سنة موالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 1,43 م^2 سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	$م^2$	1,43	1,43	1,43	1,43	1,43

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1,43 $م^2$لسنة 2027.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

✓عدم تفعيل العقوبات البديلة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

رمز المؤشر : 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل: إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم المرضعة والحامل.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة،
4. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل/ الوحدات السجنية النسائية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بداية كل سنة موالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 60 سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%	50	50	60	60	60

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 60% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2027 وذلك حسب النسق الحالي لإنجاز مشاريع تهيئة فضاءات لفائدة الأم السجينة الحامل أو المرضعة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. **تعريف المؤشر:** تكوين المساجين في اختصاصات متعددة يتم على إثرها التحصّل على شهائد في مجال التكوين والتدخل لفائدتهم لبعث مشاريع بعد الافراج وبالتالي إعادة إدماجهم في المجتمع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (عدد المودعين المتكونين والمؤهلين بالسّجون+عدد الأطفال المتكونين بمراكز الإصلاح/عدد المترشحين للتكوين والتأهيل بالوحدات السجنية والإصلاحية) * 100

عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية.

4.تاريخ توفّر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: 36 % سنة 2027.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لتنسيق برامج التكوين والتنشيط والتأهيل.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	22,58	26	28	32	36

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ تحديد نسبة 36 % كقيمة يعمل البرنامج على بلوغها خلال سنة 2027 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الاعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسّجون ومراكز الإصلاح.
- ✓نقص وضيق وعدم وظيفية بعض فضاءات التكوين لقدمها.
- ✓ضعف نسب إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التكوين والتأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز ومحدودية المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. **تعريف المؤشر:** تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشر منتوج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: نعم.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية.
   المسؤول: مدير الوحدة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 70 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التصرف في الضّيعات الفلاحية.

6. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	31,56	55	60	65	70

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ تحديد نسبة 70 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2027 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الاعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيع في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص اليد العاملة المختصة في بعض المجالات الصناعية والفلاحية.
- عدم توفر العدد الكافي من المساجين للعمل بالمجال الفلاحي نتيجة عدم استجابتهم لشروط ومقاييس التشغيل بالحظائر الخارجية.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
2. **تعريف المؤشر:** الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (عدد الملفات المعروضة على اللجان الجهوية/(عدد المغادرين-عدد العائدين))*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.
   المسؤول: مدير المركز.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية مارس من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 20 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية لمتابعة برامج الرعاية الاجتماعية والإدماج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	%	18	18.5	19	19.5	20

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تمّ تحديد نسبة 20 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2027 في خصوص نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تراجع عدد جلسات اللجان الجهوية للإدماج بسبب الاشكاليات المتعلقة بعملية الاسترشاد عن الأعضاء وبطء الإجراءات.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.

2- **تعريف المؤشر:** السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

4- **نوع المؤشّر:** مؤشر منتوج،

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.

4- **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر كل شهر وسنويا.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 70 % سنة 2027.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية لأمن الوحدات السجنية والإصلاحية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السّجنية والإصلاحية	%	58	62	66	68	70

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تمّ تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2027 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في إطار التكنولوجيات الحديثة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص على مستوى التكوين والرسكلة في جميع الاختصاصات.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.

2- **تعريف المؤشر:** السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

4- **نوع المؤشّر:** مؤشر منتوج،

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1-**طريقة احتساب المؤشر:** مجموع نسبة الوحدات المركزة بها الطاقة الشمسية/ عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية

3-**مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.

4-**تاريخ توفر المؤشر:** آخر كل شهر وسنويا.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 30 % سنة 2027.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم المستشار عام للسّجون والإصلاح من الصنف الثاني.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	%	15	20	30	30	30

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ تحديد نسبة 30% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2027 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة للتسخين عوضا عن المحروقات حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتمّ توفيره من معدات وتجهيزات، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير الآليات في إطار التكنولوجيات الحديثة.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.

2-تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.

3-طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4-نوع المؤشّر: مؤشر منتوج،

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد الوحدات المركزة بها الطاقة الفولطاضوئية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.

4- تاريخ توفّر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 9.09 % سنة 2027.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	%	0	5,4	5,4	6.06	9.09

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 9.09 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2027 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية والعمل على تعميم هذه التجربة على كافة الوحدات السجنية والاصلاحية في السنوات المقبلة للضغط على التكاليف المرتفعة المرتبطة باستهلاك الكهرباء.

بطاقة مؤشرات الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-1-1

II- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين حوكمة المهمة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2025-2027 ومدى التزام جميع هياكل الوزارة بتنفيذ المشاريع والأنشطة المنوطة بعهدتها في الآجال المتفق عليها.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشّر نجاعة**
4. **نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج،**
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي

III- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المشاريع والأنشطة المنفذة/المشاريع والأنشطة المبرمجة بالمخطط خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** كل هياكل الوزارة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %** سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	%	3	50	100	100	100

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 % خلال سنة 2027 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة البرامج.
- صعوبات هيكلية متعلّقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة.

-

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر:** قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (الاعتمادات المنجزة – الاعتمادات التقديرية) / الاعتمادات التقديرية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[9]: 1.2 %سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون المالية.

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-2-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	3.69	2.5	2	1.5	1.2

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة وتأخر إنجاز الترقيات والانتدابات، وهو من شأنه أن يؤثّر سلبا على الفارق المسجلّ بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور معلومة، لتبلغ هذه النسبة 1.2% خلال سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط حجم كتلة الأجور بالقرارات الحكوميّة بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة، او احداث بعض المنح، وبالترقيات الاستثنائية والآلية خاصة في سلك أعوان السجون والإصلاح، بالإضافة الى غياب إطار نفقات متوسط المدى يراعي الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر** يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد النساء في المناصب الوظيفية العليا/العدد الجملي للموظفين في المناصب الوظيفية العليا *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[10]: 44 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الإدارية

[10] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	%	35.33	38	40	43	44

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا لتبلغ 44% خلال سنة 2027 وهو أمر طبيعي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70 %من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهويّة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج،
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين/ عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** كل 06 أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[11]: 98 % خلال سنة 2027.

[11] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	%	96	95	97	98	98

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2023 سوى 96% وهي دون المأمول، حيث أن التقديرات التي تمّ وضعها لسنة 2023 وخاصة فيما يخص تحديد عدد المشاركين يبقى رهين ما يتمّ تخصيصه من اعتمادات لميزانية التكوين وكذلك إلغاء بعض الدورات المبرمجة إما لشطط الأسعار المقدمة من قبل المؤسسات التي تقدم خدمات الإيواء أو من قبل المكونين المختصين وإما لتزامن تاريخ الدورة التكوينية مع تاريخ غلق الميزانية حيث بلغ عدد الأعوان المحدد في الدورات التي تم إلغاؤها 52 متكونا. وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حولي 98 % خلال سنة 2027.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب الفضاءات اللازمة داخل الجمهورية

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ ميزانية المهمة

رمز المؤشـــــــر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** تحسين التصرف في الميزانية من حيث الإعداد والتنفيذ بما يساهم في تحقيق التوازنات المالية. ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى دقة تقديرات الميزانية مقارنة بالإنجازات، والعمل على التقليص من الفارق بين تقديرات الميزانية والحاجيات الحقيقيّـــة. ويعكس مدى فاعلية البرنامج في التصرف في الموارد المالية لتحقيق الأهداف المحددة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**(انجازات الميزانية –تقديرات الميزانية/تقديرات الميزانية) خلال السنة* 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** حينيّا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[12]: 98.5 % خلال 2027.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2022		2025	2026	2027
المؤشر: 9-3-1: نسبة تنفيذ ميزانية المهمة	%	97.51	97	97.5	98	98.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

ضمان حسن تنفيذ الميزانية حتى لا يتمّ تسجيل متخلدات في بنود وفواضل في بنود أخرى على المستوى المركزي والجهوي من خلال الحرص على إعداد تقارير متابعة تنفيذ الميزانية بصفة دورية وإرساء حوار تصرف على المستوى المركزي والجهوي للوقوف على أهم الإشكاليات التي تحول دون التنفيذ المحكم للميزانية وستسعى مصالحنا الى تحقيق 98.5% سنة2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهويّة
- كثرة المتدخّلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
- غياب إطار نفقات متوسط المدى يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع.

[12]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة

2. تعريف المؤشر: يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنّت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج

5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الهياكل التي تستعمل الطاقة المتجددة/ جملة الهياكل المعنية خلال السنة *100

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة البناءات

4. تاريخ توفّر المؤشر: جانفي من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[13]: 25 %خلال سنة 2027.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة	%	9.68	10	20	22	25

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ ترسيم اعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدد حوالي 25 %بحلول سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة الإجراءات لحداثة الخبرة في هذا الميدان.

[13]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـــاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** يعكس هذا المؤشر مدى الالتزام بالخطة المالية الموضوعة ومدى فاعلية البرنامج في التصرف في الموارد المالية لتسيير شؤون المهمة والمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الأوامر بالصّرف المتعلقة بميزانية التسيير/الميزانية المخصصة للتسيير *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[14]: 97.6 % خلال سنة 2027.

[14] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر: 9-3-3: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة	%	99.4	96,5	97	97,2	97,6

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

خلال سنة 2024 تمثل نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة96.5% وستسعى المهمة إلى تدارك هذا التأخير لتبلغ نسبة الإنجاز 100% خلال سنة 2025، في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I- التعريـــــــــف:

1. **النشاط الرئيسي:** إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملّك لفائدة منظوري وزارة العدل.

2. **مرجع الإحداث:** قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والديوان:**

الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:** المحاور الاستراتيجية للديوان:

- إصلاح وتطوير المنظومة العقارية،
- الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية،
- تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية،
- مراجعة مؤشّرات القيس والإحصائيات.

2. **الأهداف الإستراتيجية للدّيوان:**

- إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدّة للتملّك في نطاق البعث العقاري.
- برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
- تطوير المنظومة المندمجة للتصرّف واقتناء التطبيقات اللازمة ودعم تطوير السلامة المعلوماتية بالديوان.
- تطوير المعارف والمهارات للأعوان كلّ في المجالات المتّصلة بنشاط الديوان.

3. تدخّلات الفاعل العمومي: أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولّى الدّيوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- إنجاز مشروع سوسة (للتملك)
- انجاز مشروع الزهراء ببن عروس (للتملك)
- تعزيز الرصيد العقاري ببرمجة انجاز 92 مسكنا بكل من منستير وقرمبالية والقيروان ومدنين والقصرين وزغوان (للكراء)

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات (أد) 2025	2026	2027
ميزانية التصرف:					
منها: **- منحة بعنوان التأجير**	-	-	-	**50** -	**50** -
- منحة بعنوان التسيير: **منحة توازن (1)**		(*)		50	50
ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز: منها التمويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة)	137	400 400	**(2) 450** **450**	1.900.000 1.900.000	1.900.000 1.900.000
المجموع	**137**	**400**	**450**	**1.900.000**	**1.900.000**

(1) منحة توازن: الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

ملاحظة: **(*)** خلال ميزانية التنمية لسنة 2024 المصادق عليها لم يقع إعتماد منحة التوازن المنصوص عليها بالوثيقة المحالة على الديوان

(2) : تم تخصيص مبلغ 450أ.د من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025.

بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

1- السياق العام

عملت مهمة العـــــــــدل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023–2025 وقامت تنفيذا لذلك بعديد المشاريع والأنشطة. ورغم المجهودات المبذولة في هذا المجال فإنه لا تزال هناك العديد من الصعوبات التي تتطلب العمل على تذليلها كمزيد التقدم في وضع الاستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي لمهمة العدل والإسراع في تنفيذها. ويمثل الوقوف على هذه الإشكاليات والصعوبات جوهر هذه البطاقة حتى يتم تجاوزها عبر تخصيص الموارد المالية اللازمة لحقيبة الأنشطة التي تكفل ذلك.

وفي إطار الاستجابة لأثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي تم تحديد أولويات المهمة فيما يتعلق بمزيد تكريس هذه المقاربة. وبناء على التقييم الاولي الذي أجرته المهمة فيما يتعلق بالتطبيق القضائي للقانون النافذ او فيما يتعلق بالبنية التحتية للمحاكم يعتبر تحسين جودة الاستقبال والتوجيه الإداري والتعهد بالنساء ضحايا العنف من أولويات المهمة صلب برنامج العدل. حيث يمثل نقص في عدد القضاة المتخصصين والمتعهدين بقضايا العنف ضد المرأة وغياب الارشاد القضائي المقدم للنساء ضحايا العنف في بعض المحاكم اشكاليات مهمة قد تمس من جدوى الحماية القانونية التي تتمتع بها المرأة ضحية العنف. وفي نفس الإطار وبعد التفطن الى النقص الحاصل على مستوى البنية التحتية فيما يتعلق بتهيئة فضاءات مستقلة في المحاكم خاصة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة والأطفال المرافقين لها، تعمل المهمة على تعميم تهيئة هذه الفضاءات بالمحاكم لجعلها متلائمة مع المعايير الدولية ومع احتياجات الفئة المعنية بها لما تتميز به من هشاشة ولمنع

اختلاط النساء المعنفات وخاصة الأطفال المرافقين لهن ببقية المتقاضين. وفي ظل ضعف منظومة استقبال النساء ضحايا العنف بالمحاكم الابتدائية ونقص الإرشاد الإداري الذي يمثل إحدى الصعوبات التي قد تحول دون ولوج النساء ضحايا العنف للعدالة فقد تمت برمجة أنشطة تتعلق بتجهيز المحاكم بلافتات توجيهية ودعم تدريب أعوان الاستقبال بالمحاكم حول كيفية استقبال المرأة المعنفة.

اما في خصوص المنظومة السجنية فان أولوية المهمة تمثلت في إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة وتوفير أكبر فرص لإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا بالعمل على إدراج البرامج الرامية الى التحسيس والتوعية حول ثقافة نبذ العنف إضافة الى برامج التكوين وإعادة التأهيل المعمول بها. وفيما يتعلق بالمودعات من النساء فقد تم العمل على مزيد تعزيز قدراتهن لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد الإفراج وذلك بعد التفطن الى عدم ملائمة برامج التكوين والتأهيل لانتظارات السجينات وكذلك مع احتياجات سوق الشغل.

2- تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: برنامج العـــــــــــــدل

الهدف الاستراتيجي عدد1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تحسين جودة التعهد القضائي بالنساء ضحايا العنف	**نقص في عدد القضاة المتخصصين والمتعهدين بقضايا العنف ضد المرأة**	•نقص تكوين قضاة الأسرة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وتطبيق القانون عدد58 لسنة 2017 •عدم ثبات القضاة المتكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة إثر الحركة القضائية، •عدم تفرغ قضاة الاسرة للتركيز بشكل كامل على قضايا العنف ضد المرأة،	

	•عدم تنفيذ قرارات الحماية بالسرعة والملائمة اللازمة	•ضعف التواصل والتنسيق بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية في خصوص تنفيذ قرارات الحماية، ضعف الاستجابة من طرف الضابطة العدلية.	
	•غياب الارشاد القضائي المقدم للنساء ضحايا العنف في بعض المحاكم	•نقص في عدد القضاة بالنيابة العمومية •عدم تفرغ قضاة النيابة العمومية للإرشاد القضائي في بعض المحاكم	
	•ضعف تطبيق المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الإعانة العدلية الوجوبية	•تحديات تشريعية في تنفيذ المنشور بشكل كامل، •عدم تنقيح قانون 2002 المتعلق بالإعانة العدلية الذي يدعم حقوق الضحايا ويسهل إجراءات الحصول على الإعانة العدلية. •قلة وعي القضاة بأهمية تطبيق المنشور	

الهدف الاستراتيجي عدد3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
	•نقص الموارد البشرية المخصصة لتوفير الإرشاد والتوجيه الإداري للنساء ضحايا العنف داخل المحاكم	•نقص في تكوين أعوان الاستقبال في كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف، نقص اللافتات التوجيهية داخل المحاكم،	
الهدف العملياتي 1: تحسين منظومة استقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم الابتدائية	**•نقص في تهيئة الفضاءات للاستقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم**	•نقص الوعي بأهمية توفير فضاء استقبال ملائم لاحتياجات النساء ضحايا العنف داخل المحاكم، •طول وتعقد الإجراءات الإدارية والفنية المتعلقة بتهيئة الفضاءات •وجود العوائق القانونية المتعلقة بصبغة استغلال العقار(المحكمة) •نقص الموارد المالية لتهيئة الفضاءات	

البرنامج 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تعزيز إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة لتجنب العود	**•برامج تأهيل وتكوين داخل السجون لا تأخذ بعين الاعتبار محور مقاومة العنف ضد المرأة**	•غياب برامج توعوية وتحسيسية داخل السجون حول ثقافة نبذ العنف ضد المرأة •عدم الوعي بأهمية إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة في برامج مخطط التكوين والتأهيل داخل السجون قلة الوعي بخطورة العنف ضد المرأة ونتائج العنف ضد المرأة	
	•نقص في الموارد البشرية لـــتأهيل مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	•نقص تكوين الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين في تخصص مناهضة العنف ضد المرأة	

2.1 خطة عمل الأثر :1 منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج 1: برنامج العـــــدل						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات						
1 تحسين جودة التعهد القضائي بالنساء ضحايا العنف	نسبة الاستجابة لمطالب الحماية لفائدة المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	63.1	68	75	78	80
	نسبة الفصل في قضايا العنف ضد المرأة			%91.8	%93	%95
الهدف الاستراتيجي 3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز						
1 تحسين منظومة استقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم الابتدائية	نسبة الفضاءات المهيئة المخصصة لاستقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم الابتدائية	0	0	(%17.85) تهيئة 5 محاكم	(%35.71) تهيئة 10 محاكم	(% 53.57) تهيئة 15 محاكم

البرنامج 2: برنامج السجون والاصلاح						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود						
1 تعزيز إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة لتجنب العود	نسبة العود في جريمة العنف ضد المرأة بالنسبة للمودعين الذين شملتهم برامج التأهيل			33	23	15

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

البرنامج عدد1 برنامج العـــدل

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة							الميزانية حسب الروزنامة						مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي 15	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027		2023	2024	2025	2026	2027		
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي1: تحسين جودة التعهد القضائي بالنساء ضحايا العنف																
		تنظيم دورات تكوينية لدعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية للنساء ضحايا العنف حسب القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن مطالب الحماية	-عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن استصدار قرارات الحماية وتنفيذها	0	2	2	2	2								تعاون دولي
			-عدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية للقضاة حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58لسنة 2017	2	2	2	2	2								تعاون دولي

15 عمود إختياري

	دعائم أنشطة	عقد جلسات تنسيقية بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية لضمان سرعة تنفيذ قرارات الحماية الصادرة لفائدة النساء ضحايا العنف											
	دعائم أنشطة	-تفعيل وتعميم نظام الإرشاد القضائي في المحاكم الابتدائية عبر مراحل											
	دعائم أنشطة	تفعيل المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الاعانة العدلية الوجوبية											
		مراجعة القانون المتعلق بالاعانة العدلية عدد 52 لسنة 2002											
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1													

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2: تحسين منظومة استقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم الابتدائية													
		-تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة ضحية العنف والابناء القصر المرافقين لها	عدد الدورات التكوينية لأعوان الاستقبال حول استقبال النساء ضحايا العنف والأطفال القصر المرافقين لهن	0	1	1	1	2					تعاون دولي
		-إعادة تهيئة المساحات المخصصة لاستقبال النساء ضحايا العنف في المحاكم الابتدائية واعتماده في المباني الجديدة	نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لاستقبال النساء ضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	0	0	%17.85	%35.71	%53.57		600أ.د	600أ.د	600أ.د	تعاون دولي
	دعائم أنشطة	إدماج تهيئة الفضاءات ضمن برامج التعاون الدولي الرامية الى تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي											

	دعائم أنشطة	تعزيز التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة															
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2																	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية **للبرنامج 1 العدل**																	

البرنامج عدد2: برنامج السجون والاصلاح

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة										مصادر أخرى للتمويل
									الميزانية حسب الروزنامة				
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	2023	2024	2025	2026	2027	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي1: تعزيز إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة لتجنب العود														
		تنظيم ورشات توعوية وتحسيسية حول ظاهرة العنف ضد المرأة لمرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة			15	30	45						
		تكوين مكونين من الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين مختصين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	نسبة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة			50	70	100						

دعائم أنشطة	إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة ضمن برامج التكوين والتأهيل داخل السجون													
دعائم أنشطة	التكثيف في عدد المحادثات النفسية مع المدعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة													
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1														
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 2														

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

برنامج العـــدل:

- ✓ **عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن استصدار قرارات الحماية وتنفيذها**

لم يتم تنظيم دورات في التكوين التخصصي لقضاة الاسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن استصدار قرارات الحماية وتنفيذها خلال سنة 2023 ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالتنظيم وتوفر الاعتمادات مما انجر عنه تأجيل الدورات التكوينية المبرمجة لسنوات 2024-2025. فقد تم الانطلاق في انجاز عدد من الدورات التكوينية في هذا المجال خلال سنة 2024 حيث تم تنظيم عدد 2 دورات تكوينية لفائدة قضاة الاسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 ومن المبرمج تنظيم دورات تكوينية خلال السنوات المقبلة.

✓ **عدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية للقضاة حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58لسنة2017**

نجح برنامج العدل في تنظيم 2 دورات تكوينية لفائدة جميع قضاة الأسرة المتعهدين بمطالب الحماية والنيابة العمومية المكلفين بشكايات وبمحاضر العنف ضد المرأة حول الإشكاليات التطبيقية للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. بالإضافة الى ذلك تم الحرص على تكوين كتبة المحاكم المكلفين بكتابة قضاة الاسرة وكذلك المكلفين بكتابة النيابة العمومية حول مفهوم النوع الاجتماعي والاشكاليات الإجرائية التي تعترضهم عند تلقي الشكايات او مطالب الحماية او مطالب الإعانة العدلية. كما تم تحسيسهم بحدود الدور الذي يلعبه كاتب المحكمة في علاقة بالقانون وبتوجيه المتقاضين دون تجاوز ذلك الى ممارسة الارشاد القانوني. ومن المبرمج تنظيم دورات تكوينية أخرى خلال السنوات المقبلة.

✓ **عدد الدورات التكوينية لأعوان الاستقبال حول استقبال النساء ضحايا العنف والأطفال القصر المرافقين لهن**

في إطار تحسين جودة الاستقبال في مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف وتحقيق نجاعة الخدمة القضائية المقدمة (إرشاد قضائي وإداري)، عمل البرنامج خلال سنة 2024 على تنظيم دورة تكوينية لفائدة أعوان الاستقبال لتدريبهم على كيفية استقبال النساء المعنفات والاطفال القصر المرافقين لهن. ويسعى برنامج العدل إلى تنظيم دورات تكوينية لاحقة في هذا المجال خلال السنوات القادمة.

✓ **نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم:**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عدد الفضاءات المهيئة والتي تستجيب لمواصفات الفضاء المخصص لاستقبال النساء ضحايا العنف كما تم وصفه بالفصل 23 من القانون الأساسي عدد58 لسنة 2017المتعلق بالعنف ضد المرأة" تخصص فضاءات مستقلة داخل المحاكم الابتدائية تضم القضاة المختصين بقضايا العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والتحقيق وقضاء الأسرة". ولئن يوجد في كل محكمة ابتدائية فضاء مخصص للأسرة منفصلا عن بقية الفضاءات داخل المحكمة بغاية المحافظة على خصوصية قضايا الأسرة فإن هذه الفضاءات تبقى غير مهيئة كما يجب لاحتضان النساء والأطفال. وقد حرصت مهمة العدل على العمل على تهيئة فضاءات استقبال النساء ضحايا العنف بحيث تم إجراء المعاينات الأولية للفضاءات المخصصة حاليا في محاكم تونس الكبرى"تونس1، تونس2، أريانة، منوبة وبن عروس" بواسطة نقطة الاتصال المكلفة بالديوان بمتابعة ملف العنف ضد المرأة وممثلين عن إدارة البناءات بالإدارة العامة بالمصالح المشتركة وبحضور المشرفين عن المحاكم والمديرة الجهوية للعدل بتونس. وقد افضت المعاينات الى إعداد تصور فني لكل فضاء استنادا الى هيكلة كل محكمة. كما قام ممثلو إدارة البناءات بإعداد بطاقة وصفية تتضمن الكلفة المحتملة لكل عملية تهيئة. وتسهر المهمة حاليا على مباشرة أعمال التنفيذ التي لم يتسنى الانطلاق فيها خلال سنة 2023 بحكم ان المعاينات الميدانية وكذلك الدراسات الفنية وإعداد التصاميم والامثلة الهندسية وتقدير الكلفة هي مسائل تطلبت حيزا زمنيا في الإنجاز وهي تعتبر خطوة مهمة في عملية الإنجاز الفعلي لتهيئة المنتظرة بالمحاكم المذكورة والتي ستشرع المهمة في تجسيدها في أقرب الآجال.

الاثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل

البرنامج 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	**ضعف برامج التكوين والتأهيل المقدمة للسجينات**	–محدودية الاختصاصات في مجالات التكوين –عدم وجود دراسات لتحديد برامج تكوين تتماشى مع سوق الشغل، –نقص في الموارد البشرية المختصة (المكونين المختصين) – نقص التنسيق بين الأطراف المتداخلة (وزارة التشغيل والتكوين المهني/ وزارة العدل) فيما يتعلق برزنامة برنامج التأهيل – صعوبة النفاذ لمصادر التمويل للنساء السجينات في فترة ما بعد السجن	
	•عزوف السجينات عن التأهيل والتكوين	ضعف في مقابل أو في أجرة التشغيل. – نوعية العمل لا تستهوي بعض السجينات – عدم الإقناع بتأثير البرامج في تحسين حياتهم	

		بعد قضاء فترة العقوبة – الجانب النفسي للسجينات لا يجعلها تقبل على مثل هذه البرامج –عدم ملائمة برامج التكوين والتأهيل لانتظارات السجينات وسوق الشغل – تزامن رزنامة برامج التأهيل مع مواعيد العفو	
	•نقص برامج الإحاطة والتسهيلات للإدماج الفعلي للسجينات بعد انقضاء فترة العقوبة	–عدم تحيين الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة ضعف التنسيق مع وزارة المرأة للتعهد بالنساء بعد انقضاء فترة ما بعد السجن.	

2.1 خطة عمل الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج 2: برنامج السجون والاصلاح						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	2024	2025	2026	2027
الهدف الاستراتيجي عدد 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود						
الهدف العملياتي 1: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحي او صناعي او الخدماتي	11.95	40	45	50	55

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 3:

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والاصلاح

الصنف	الصنف الفرعي[16]	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	2023	2024	2025	2026	2027	مصادر أخرى للتمويل
		الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة						الميزانية حسب الروزنامة					
الهدف														
	دعائم أنشطة	-تحديد الاختصاصات المطلوبة وتحديد الموارد	عدد الاختصاصات المحدثة											
	دعائم أنشطة	-التنسيق مع الأطراف المتداخلة بشأن رزنامة برامج التكوين	عدد الجلسات المتعلقة بإعداد برامج التكوين											

[16] عمود إختياري

	دعائم أنشطة	–تعديل رزنامة برامج التأهيل لكيلا تتوافق مع مواعيد العفو	عدد الجلسات الترتيبية										
		–الترفيع في تأجير اليد العاملة السجنية	نسبة الترفيع في اجرة اليد العاملة السجنية										
	دعائم أنشطة	–مراجعة الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة	عدد الاتفاقيات										
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1													
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 2 السجون والاصلاح													

3 – تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلّق بتحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي المساواة على أساس النوع الاجتماعي

1-تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		إسم المؤشّر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:							
البرنامج1: العـــــــدل	1تحسين جودة التعهد القضائي بالنساء ضحايا العنف	–عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن استصدار قرارات الحماية وتنفيذها	0	2	2	2	2
		–عدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية للقضاة حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58لسنة 2017	2	2	2	2	2
	2تحسين منظومة استقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم الابتدائية	–نسبة الفضاءات المهيئة المخصصة لاستقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم الابتدائية	0	0	(%17.85) تهيئة 5 محاكم	(%35.71) تهيئة 10 محاكم	(%53.57) تهيئة 15 محاكم

برنامج 2: السجون والإصلاح	1-تعزيز إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة لتجنب العود	نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة			15	30	45
		نسبة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة			50	70	100

الاثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل							
البرنامج2: السجون والاصلاح	الهدف العملياتي 1: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل لفلاحي او صناعي او الخدماتي	11.95	40	45	50	55

2 تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي :

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					2023	2024	2025	2026	2027	
	تنظيم دورات تكوينية لدعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية للنساء ضحايا العنف حسب القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن مطالب الحماية	الأثر عدد 1	العـــدل	1تحسين جودة التعهد القضائي بالنساء ضحايا العنف						تعاون دولي
دعائم أنشطة	عقد جلسات تنسيقية بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية لضمان سرعة تنفيذ قرارات الحماية الصادرة لفائدة النساء ضحايا العنف									
دعائم أنشطة	–تفعيل وتعميم نظام الإرشاد القضائي في المحاكم الابتدائية عبر مراحل									
دعائم أنشطة	تفعيل المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الاعانة العدلية الوجوبية									
دعائم أنشطة	مراجعة القانون المتعلق بالاعانة العدلية عدد 52 لسنة 2002									

	-تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة ضحية العنف والابناء القصر المرافقين لها	الأثر عدد 1	العـــدل	2 تحسين منظومة استقبال النساء ضحايا العنف داخل المحاكم الابتدائية						تعاون دولي
	-إعادة تهيئة المساحات المخصصة لاستقبال النساء ضحايا العنف في المحاكم الابتدائية واعتماده في المباني الجديدة						600أ.د	600أ.د	600أ.د	تعاون دولي
دعائم أنشطة	إدماج تهيئة الفضاءات ضمن برامج التعاون الدولي الرامية الى تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي									
	تعزيز التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة									
مجموع الميزانية للصنف من الأنشطة لبرنامج العدل										تعاون دولي
	تنظيم ورشات توعوية وتحسيسية حول ظاهرة العنف ضد المرأة لمرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	الأثر عدد 1	السجون والإصلاح	1تعزيز إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة لتجنب العود						
	تكوين مكونين من الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين مختصين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة									
دعائم أنشطة	إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة ضمن برامج التكوين والتأهيل داخل السجون									
	التكثيف في عدد المحادثات النفسية مع المدعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة									
مجموع الميزانية للصنف من الأنشطة لبرنامج السجون والإصلاح										

دعائم أنشطة	-تحديد الاختصاصات المطلوبة وتحديد الموارد	الأثر عدد 3	السجون والاصلاح	1 تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة							
	-التنسيق مع الأطراف المتداخلة بشأن رزنامة برامج التكوين										
	-تعديل رزنامة برامج التأهيل لكيلا تتوافق مع مواعيد العفو										
	-الترفيع في تأجير اليد العاملة السجنية										
	-مراجعة الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة										
مجموع الميزانية للصنف ن الأنشطة لبرنامج السجون والاصلاح											

2- التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للمهمة:

عملت مهمة العـــــــدل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 وقامت تنفيذا لذلك بعديد المشاريع والأنشطة وذلك بالتعاون مع الشركاء الأجانب وبالتنسيق مع جميع الهياكل المتدخلة.

حيث نظم برنامج العدل دورات تكوينية لفائدة قضاة الأسرة المتعهدين بمطالب الحماية والنيابة العمومية المكلفين بشكايات وبمحاضر العنف ضد المرأة حول الإشكاليات التطبيقية للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. بالإضافة الى ذلك تم الحرص على تكوين كتبة المحاكم المكلفين بكتابة قضاة الاسرة وكذلك المكلفين بكتابة النيابة العمومية حول مفهوم النوع الاجتماعي والاشكاليات الإجرائية التي تعترضهم عند تلقي الشكايات او مطالب الحماية او مطالب الإعانة العدلية. كذلك في إطار تحسين جودة الاستقبال في مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف وتحقيق نجاعة الخدمة القضائية المقدمة (إرشاد قضائي وإداري)، عمل البرنامج خلال سنة 2024 على تنظيم دورة تكوينية لفائدة أعوان الاستقبال لتدريبهم على كيفية استقبال النساء المعنفات والاطفال القصر المرافقين لهن. ويسعى برنامج العدل إلى تنظيم دورات تكوينية لاحقة في هذا المجال خلال السنوات القادمة. كما حرصت مهمة العدل على العمل على تهيئة فضاءات استقبال النساء ضحايا العنف بحيث تم إجراء المعاينات الأولية للفضاءات المخصصة حاليا في محاكم تونس الكبرى"تونس1، تونس2، أريانة، منوبة وبن عروس" بواسطة نقطة الاتصال المكلفة بالديوان بمتابعة ملف العنف ضد المرأة وممثلين عن إدارة البناءات بالإدارة العامة بالمصالح المشتركة وبحضور المشرفين عن المحاكم والمديرة الجهوية للعدل بتونس. وقد افضت المعاينات الى إعداد تصور فني لكل فضاء استنادا الى هيكلة كل

محكمة. وتسهر المهمة حاليا على مباشرة أعمال التنفيذ التي لم يتسنى الانطلاق فيها خلال سنة 2023 بحكم ان المعاينات الميدانية وكذلك الدراسات الفنية وإعداد التصاميم والامثلة الهندسية وتقدير الكلفة هي مسائل تطلبت حيزا زمنيا في الإنجاز وهي تعتبر خطوة مهمة في عملية الإنجاز الفعلي لتهيئة المنتظرة بالمحاكم المذكورة والتي ستشرع المهمة في تجسيدها في أقرب الآجال.

ويساهم برنامج السجون والإصلاح في تنفيذ الأثرعدد1 و3 بصفة فاعلة وذلك من خلال الهدف الاستراتيجي عدد2" توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة ا لعود". حيث يعمل برنامج السجون والاصلاح على إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة وتوفير أكبر فرص لإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا بالعمل على إدراج البرامج الرامية الى التحسيس والتوعية حول ثقافة نبذ العنف إضافة الى برامج التكوين وإعادة التأهيل المعمول بها. كما يعمل البرنامج على تدعيم آليات الإصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج النساء المفرج عنهن أخذا بعين الاعتبار الفئات الهشة بالإضافة إلى الحرص على تمتع النساء والفتيات المودعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي وكذلك التمتع بعمل فلاحي أو صناعي أو الخدماتي بغاية مساعدتها على الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج وتمكينها اقتصاديا بما يضمن الحد من ظاهرة العود.